وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الرقم التسلسلي: ..... /2018.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

دفعة 2018

الميدان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

شعبة علوم تسيير تخصص إدارة الأعمال

عنوان المذكرة

تسعير القروض المصرفية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

من إعداد الطالبتين:

- سلمى مصـــــــــار
- فاطمة الزهراء قرفي

إشراف الدكتورة:

- هاجر برهوم

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأستاذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
فاطمة الزهراء بوازدية	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
هاجر برهوم	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا ومقررا
الخامسة سايحي	أستاذ مساعد "أ"	عضوا مناقشا

السنـــــة الجامعيـــة: 2017 – 2018

شكر وتقدير

إن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب وأكيد

بصدد إنجاز هذا العمل المتواضع، نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، وأنارنا بالعلم، وزيننا

بالحلم

وأكرمنا بالتقوى.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذة المشرفة "برهوم هاجر" لقبولها الإشراف

على هذه المذكرة وعلى نصائحها وتوجيهاتها التي لم تبخل علينا بها راجين من المولى عز وجل أن يوفقها في

حياتها .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونخص بالذكر "عليمة"

إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة .

إلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة

إلى كل هؤلاء جزاهم الله خيرا

شكرا

فهرس الموضوعات

مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: القروض البنكية	
تمهيد	01
المبحث الأول: ماهية القروض البنكية	02
المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية	02
المطلب الثاني: مصادر وأنواع القروض البنكية	05
المطلب الثالث: خصائص ومخاطر القروض	09
المبحث الثاني: السياسة الإقراضية	14
المطلب الأول: مفهوم السياسة الإقراضية	14
المطلب الثاني: مكونات السياسة الإقراضية	15
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية	17
المبحث الثالث: تقنيات منح القروض	19
المطلب الأول: مبادئ منح القروض البنكية	19
المطلب الثاني: معايير منح القروض	20
المطلب الثالث: خطوات ومراحل منح القروض	23
خلاصة	31
الفصل الثاني: آليات وأدوات تسعير محفظة القروض	
تمهيد	32
المبحث الأول: التسيير الداخلي للموارد	34
المطلب الأول: الخزينة الداخلية للبنك	34
المطلب الثاني: مجمع الأموال الداخلي	36
المطلب الثالث: سعر التنازل الداخلي	39
المبحث الثاني: قياس تكلفة الأموال	49
المطلب الأول: مصادر الأموال في البنك التجاري	49

المطلب الثاني: قياس تكلفة إعادة التمويل	54
المطلب الثالث: مردودية الموارد	56
المبحث الثالث: قياس تكلفة أخطار القرض	60
المطلب الأول: خطر القرض	60
المطلب الثاني: قياس تكلفة القرض	63
المطلب الثالث: الخيارات الخفية	67
خلاصة	71
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-تبسة-	
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	72
المطلب الأول: تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	72
المطلب الثاني: بطاقة فنية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-	76
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-	79
المبحث الثاني: قياس تكلفة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-	85
المطلب الأول: تقدير تكلفة موارد البنك	85
المطلب الثاني: تقدير تكلفة التشغيل	95
المطلب الثالث: تقدير تكلفة خطر القرض	98
خلاصة	100
خاتمة	101-104
قائمة المراجع	105-107
الملخص	/

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	توزيع موجودات البنك وفق ربحيتها و سيولتها و مخاطرها	12
2-2	قياس تكلفة الموارد في البنك	57
3-2	قياس ناتج الاستخدمات في البنك	58
4-2	قياس مردودية موارد البنوك	58
5-2	اسباب العجز في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"PME "	62
6-2	معدل العجز السنوي بدلالة العلامة الترميزية	66
7-2	معدل العجز السنوي التراكمي	67
8-3	تطور رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية	87
9-3	تطور ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية	92
10-3	تطور أسعار فائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	93
11-3	التكلفة المتوسطة المرجحة	94
12-3	تكاليف التشغيل بنك الفلاحة والتنمية الريفية	93
13-3	تطور حجم القروض الممنوحة	97
14-3	الديون المعدومة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	98

فهرس الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	خطوات منح القروض	23
2-2	نظام التدفقات الصافية	37
3-2	نظام التدفقات الاجمالية	38
4-2	مدخل مجمع الاموال	40
5-2	مدخل التخصيص المعدل	42
6-2	مكونات هامش الوساطة في البنك	44
7-2	كيفية تشكل هامش الوساطة في البنك	47
8-2	اهم المراكز المسؤولة عن قرارات التسعير في البنك	47
9-2	كيفية تشكل سعر القروض المصرفية	48
10-3	الهيكل التنظيمي لوكالة BADR -488.	79
11-3	الهيكل التنظيمي لوكالة BADR -488.	95

مقدمة

تعاني المؤسسات الاقتصادية من مشكل أساسي خلال دورة حياتها و هو نقص الموارد الداخلية لديها التي تقودها الى تحقيق اهدافها، وقد تعددت المصادر التي تمول المؤسسات الاقتصادية. لكن تعد البنوك التجارية من اهم المؤسسات المالية. التي تقدم الدعم المالي المناسب للمؤسسة.

وتعتبر القروض المصرفية مصدرا هاما لإشباع هاته الحاجات التمويلية عن طريق عملية تصنيفها التي تقسمها إلى أنواع مختلفة فحسب تاريخها مثلا: هناك قروض قصيرة الأجل و قروض متوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل، ومن حيث النشاط هناك قروض فلاحيه، تجارية، عقارية...الخ.

أما بالنسبة للبنك فتعتبر محفظة القروض والسلفيات من أهم أوجه استخداماته ،إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات ، لذلك فان البنك يوليها أهمية خاصة، ويصب بكافة جهوده و قراراته إلى تكوين محفظة قروض تتسم بالجودة العالية، وتحقق عوائد مرتفعة عند اقل مستويات ممكنة من الخطر، كما تؤثر نوعية القروض التي يمنحها البنك التجاري بشكل مباشر على مركزه المالي وربحيته، حيث يرتبط حجم القروض الممنوحة بنوعية وأجال الموارد المالية المتاحة، ونمطها من حيث استقرارها ومواعيد استحقاقها وتنوعها، كما أن ضخامة حجم الاستثمار في القروض، وصعوبة التخلص منها قبل تواريخ استحقاقها وتنوعها، كما ان ضخامة حجم الاستثمار في القروض، وصعوبة التخلص منها قبل تواريخ استحقاقها يقتضي دراسة حصيلة للمعدل المطبق على القرض "سعر القرض"، وضرورة ربطه بعوامل موضوعية تخص بالأساس تكلفة القرض ، الموقف التنافسي للبنك، و قدرة العملاء على تحمل لسعر، وخيرا الضغوط أو القيود المفروضة من قبل الجهات المنظمة لعمل البنوك

اذن فتحديد سعر مناسب للقروض المصرفية، يعبر عن حقيقة التكاليف المصروفة عليها و يكون في ذات الوقت اداة فعالة لمواجهة المنافسة، يعد اشكالا حقيقيا تواجهه البنوك في القطاع المصرفي و على هذا الاساس صيغة الاشكالية الرئيسية كما يلي:

إشكالية البحث:

ماهي آليات تسعير القروض؟ وماهي طبيعة التكاليف المصروفة عليها على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488–؟

التساؤلات الفرعية:

–ماهي القروض البنكية؟

–ماهي تقنيات منح القروض ومخاطرها؟

–ماهي التكاليف التي تعبر عن حساب سعر القرض؟

–كيف يتم تسعير القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة –488–؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وضعنا نصب أعيننا جملة من الفرضيات منتظرين نفيها او تفنيدها في نهاية البحث، وهي :

– تعد التكلفة هي المحدد الرئيس لسعر القروض الممنوحة ، أن يحدد البنك تكلفة تسهيلاته الائتمانية ، ويضيف إليها هامش يعبر عن ربحيته.

– تشمل تكلفة القروض المصرفية كل من العناصر التالية: تكلفة الموارد، تكلفة التشغيل، وتكلفة خطر القرض.

– تشكل تكلفة القروض المعدومة حصة الاسد من تكلفة القروض تالتي تمنحها البنوك الجزائرية.

أهمية البحث :

للدراسة اهمية خاصة كانت سببا مباشرا في اختيارها ، ذلك ان :

- تحديد السعر المناسب للقروض يعد احد اهم القرارات الاستراتيجية في البنوك، حيث يجب ان يأخذ بالاعتبار عند تحديده محصلة التكاليف دون إهمال المنافسة والزبون.
- ان التسعير الدقيق للخدمات المصرفية بشكل عام، والقروض بشكل خاص يعد عاملا اساسيا لاجتذاب الزبائن، وبالتالي تطوير البنوك التجارية وتحسين ادائها.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة الى:

- تبيان مختلف الجهات المسؤولة عن رسم السياسة السعرية في البنك.
- معرفة اهم العوامل التي تأخذ في الحسبان عند تحديد اسعار القروض المصرفية.
- توصيف اهم السبل المتاحة امام البنك لتخفيض اسعار فروضه.
- توضيح الية تسعير البنوك الجزائرية لفروضها الممنوحة

منهج البحث:

ولدراسة هذا الموضوع وللإحاطة بمختلف جوانبه، وتحليل أبعاده والاجابة على الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، كحتمية املتها علينا طبيعة الموضوع، فيما يتعلق بمفهوم وأنواع

القروض المصرفية، إضافة الى المنهج الكمي من خلال الاستعانة ببعض الادوات الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات والارقام التي وردت في البحث حول التكاليف المستخدمة من طرفه في حساب محفظة القروض.

حدود البحث:

تبحث هذه الدراسة في موضوع تسعير القروض المصرفية، ولذلك ارتأينا إلى البنك "**BADR**" وكالة تبسة كحدود مكانية للدراسة، ونظرا لمحدودية الأرقام والمعطيات المتحصل عنها من طرف البنك والتي ألزمتنا بالتقيد بالفترة التي أملتها هذه الإحصائيات وهي (2014-2016).

صعوبات البحث:

واجهتنا صعوبات عند انجاز هذا البحث منها على وجه الخصوص غياب المراجع المحلية في الموضوع من جهة و من جهة اخرى صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الاصلية وكذلك مدى مصداقيتها، وتخوف المؤسسة التي تن زيارتها من الافصاح عن آلياتها في تسعير قروضها بشكل كامل

خطة البحث: لمعالجة الموضوع ننوي تناول جانبين اساسيين:

جانب نظري يضم فصلين، وآخر تطبيقي متمثل في دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وعلى هذا الأساس اعتمدنا الخطة التالية: تطرقنا في هذه الدراسة إلى ثلاثة فصل يحتوي كل فصل على ثلاثة مباحث وثلاثة مطالب، ففي الفصل الأول تحدثنا على القروض البنكية، أما الفصل الثاني فتحدثنا فيه عن آليات وأدوات تسعير محفظة البنوك، وأخيرا الفصل الثالث خصصناه للدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-.

الفصل الأول:

القروض البنكية

تمهيد:

تؤدي القروض دورا هاما في التطور الاقتصادي للبلاد لأنها الوسيلة المناسبة لتزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على ان يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات، التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف الزبون (المقترض) عن السداد بدون أية خسائر.

لذلك فإن القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في إراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من الاستخدامات، ومن خلالها يمكن دفع الفائدة المستحقة المودعين لديه، وتدبير قدر ملائم من الربح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء (المودعين).

ومن خلال هذا الفصل سنتعرض إلى مفاهيم عامة حول القروض كيفية منحها، وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية؛

المبحث الثاني: السياسة الإقراضية؛

المبحث الثالث: تقنيات منح القروض؛

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية

تلعب القروض البنكية دورا هاما في التنمية الاقتصادية، وذلك أنها الممول الرئيسي لكل المؤسسات الشخصية أو المعنوية التي تعاني من عجز مالي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية القروض البنكية

بالرغم من تضارب الشروح حول المفاهيم الاقتصادية للقروض، إلا أن الجميع يتفق في كونها مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي للأفراد والمؤسسات، بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة محددة و ذلك بمعدل فائدة مسبقا و بتغيير أخر.

أولا: مفهوم القروض البنكية

التعريف الأول: تعرف القروض بلغة القانون بأنها تسليم الغير مالا منقولا، أو غير منقول على الدين أو الوديعة أو الكفالة أو الإيجار، أو الإعارة أو الرهن او إجراء مأجور وغير مأجور، في جميع تلك الحالات يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال (مع نية الاستعادة)[1].

التعريف الثاني: آما بلغة الاقتصاد فالقرض يعني تسليف المال لتشغيله في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما: الثقة و المدة[2].

التعريف الثالث: أنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع للأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها وتدعم هذه العملية بضمانات تكفل الفرد باسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد[3].

---

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000،ص:90.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007،ص:58.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية، الابراهمية، 2008،ص:18-19.

التعريف الرابع: تعرف القروض البنكية على أنها الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض، يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف وهكذا تكون القروض عبارة على مبلغ محدد من المال متفق عليه، ويضعه البنك تحت تصرف العميل ومقابل تعهد يصدر من البنك لصالح المستفيد كما هو الحال في خطاب الضمان[1].

التعريف الشامل: القرض على انه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد القرض في ذلك الفعل، الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن بمنح أموال إلى شخص أخر هو المدين، أو يعده بمنحه إياها أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين، وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء القترة المتفق عليها بين الطرفين[2].

ثانيا: أهمية القروض البنكية

للقروض دور هام في الحياة الاقتصادية وتطورها، حيث أنها أداة لتحويل رأس المال من شخص لآخر، ليشغل في الإنتاج التوزيع ووساطة للتبادل، ويمكن تلخيص أهمية القروض في العناصر التالية:

– تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض البنكية عناية خاصة كما تمثله من نسبة كبيرة ضمن أحوالها العاملة، وقد اتضح ذلك عند دراسة الميزانيات المجمعة للبنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي.

[1] صلاح الدين حسين السيمي، **إدارة أموال و خدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية**، دار الوسام للطباعة و النشر، ط 1، بيروت، لبنان، 1989، ص:111

[2] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص:66

– و يضاف إلى ذلك إن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائما، إلى تفاقم أهمية الفوائد و العمولات، وما في حكمها كمصدر للإيرادات، والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدبير، وتنظيم ملائم لهذه الأرباح، مع إمكانية احتفاظ هذا البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

– وتعد القروض البنكية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان، والتي تنشا عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع)، وتلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية و دفع أجور العملاء اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة، والحصول أحيانا على سلع الإنتاج ذاتها.

– كما تساعد القروض تجار الجملة و التجزئة في الحصول على السلع و تخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو الأجل

– منح القروض يمكن البنوك من الإسهام النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه فتعمل القروض على خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة[1].

– زيادة حجم الإنتاج في المجتمع وهذا يعني زيادة مرد ودية المنتجين، التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي الوطني.

– القضاء على البطالة.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **نفس المرجع السابق**، ص:104-105

– تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يخص القروض الخارجية، وهذا لتغطية الحاجة للعمولات الأجنبية في عملية الاستيراد.

– محاربة التضخم[1].

المطلب الثاني: مصادر و أنواع القروض البنكية

مثلما تتعدد البنوك في المصادر والأنواع كذلك تتعدد القروض، ففي أي بنك يمكن تصنيف القروض وفق معايير عديدة ومقاييس متعددة.

أولا: مصادر القروض البنكية

الودائع: تعتبر الودائع من مصادر البنوك، وهي تمويل النشاطات الجارية للبنوك.

الورقة البنكية: انتقلت الورقة البنكية من الورقة المتحول، إلى ورق نقدي غير متحول الذي هو نوع من النقود، أي قيمتها تعتمد على الثقة التي توضع فيها الورقة البنكية وأصبحت وسيلة قرض عندما أصدرت على شكل خصومات، بحيث لا تتناول ألا في فترة الخصم ثم تسدد في أجل الاستحقاق.

الحساب البنكي: أن العلاقة بين الزبون والبنك تكون مدونة في وثيقة كشف للعمليات، ولها قسمان احدهما للدفعات والأخر للسحوبات وهذا ما يسمى بالحاسب بعد كل عملية تقارب بين مجموع الجانب الدائن، ومجموع المدين الفرق بينهما بالرصيد يمكن أن يكون دائن أو مدين.

السوق النقدية والمالية: تهدف إلى هذه الأسواق إلى إجراء تفاوضات حول القروض، تتم هذه المفاوضات بتقديم الزبون طلب يحدد فيه مقدار القرض الذي يريده، وبعد مدة يتلقى هذا الأخير إشعار

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود و المصارف**، مديرية دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل،العراق،1995،ص:112

بقبول أو عدم قبول طلبه والسوق النقدية تتفاوض فقط حول القروض طويلة الأجل وهذه الأخيرة مفروضة بشروط، والتي يتم تسديدها على الأقل في خمس سنوات [1].

ثانيا: أنواع القروض البنكية

يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عديدة ومقاييس متعددة، ومن خلال ذلك يمكن تصنيف القروض إلى ثلاثة أنواع قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال قروض موجهة لنشاطات قروض الاستثمار، وكذا قروض موجهة لتمويل التجارة الخارجية[2].

1- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال :

تساعد قروض الاستغلال المؤسسة بتمويل إنتاجها على المدى القصير، والتي لا تتعدى في الغالب ثمانية عشرة شهرا و تتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة، ويمكنها بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض إلى ثلاثة أنواع :

1-1-القروض العامة: وهي القروض الموجهة لتمويل الأصول المتداولة في الميزانية بصفة عامة وليست موجهة إلى تمويل أصل معين وتسمى أيضا هذه القروض بقروض الخزينة، وتلجأ المؤسسة عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

-تسهيلات الصندوق: وهي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة التي واجهها الزبون و الناجمة عن تأخر الإرادات عن النفقات، فهي إذا تهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلى اقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حين يقطع مبلغ القروض.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**مرجع سبق ذكره**،ص:107

[2] بنان سهام،منصوري سهام،**تقنيات و إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية و بنوك،2009،ص:29-30

-السحب على المكشوف: وهو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقص في الخزينة الناجم عن عدم كفاية رأس مال العامل، و يتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين و لفترة أطول قد تصل إلى سنة كاملة، و يقوم البنك بفرض فائدة على العميل خلال هذه الفترة و التي يطلق عليها مدة المكشوف، و بمجرد عودة الرصيد إلى الدائن يوقف البنك فرض الفائدة، و يختلف السحب على المكشوف عن تسهيلات الصندوق في أن هذه الأخيرة لا تتجاوز خمسة عشرة يوما، و يختلفان كذلك في طبيعة التمويل، حيث تستعمل تسهيلات الصندوق لتخفيف صعوبات السيولة الناتجة عن تأخر الإيرادات وعن النفقات إما السحب عن المكشوف، فيهدف إلى الاستفادة من القرض التي يوفرها السوق.

-قرض الموسم: و هي القروض التي تمنحها البنوك للمؤسسات التي تتسم نشاطاتها بالموسمية، بحيث تلجا الى هذا النوع من القروض لمواجهة تكاليف المواد الأولية، والتخزين والنقل المرتفعة.

-قرض الربط: و هي عبارة عن قروض تمنح للزبائن لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها شبه مؤكد و لكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية [1].

1-2-القروض الخاصة: هي القروض الموجهة لتمويل أصل من الأصول المتداولة و تأخذ الأشكال التالية :

- التسبيقات على السلع أو البضائع: وهي عبارة عن قروض تمنح للزبون لتمويل مخزون معين للحصول مقابل ذلك على تلك السلع والبضائع كضمان للبنك، وينبغي على البنك أن يتأكد من وجود البضاعة وجميع الخصائص المرتبطة بها، وعدم تعرضها للتلف بسرعة [2].

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**،ص:61

[2] شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره**،ص:95

– **التسبيقات على الصفقات العمومية:** هي عبارة عن إخفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية ممثلة في الإدارة المركزية او المجمعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، أو المقاولين أو الموردين من جهة أخرى، وتنظم هذه الصفقات العمومية في الجزائر وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية، فتضطر السلطات العمومية للجوء الى البنك للحصول على هذه الأموال من اجل تمويل انجاز مشاريعها وأشغالها المتنوعة.

– **الخصم التجاري:** هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، فالبنك يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل ان يحين اجل تسديدها، و يستفيد البنك من هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم.

2–القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها و طبيعتها ومدتها ولذلك فان هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرق أخرى للتمويل وتتلاءم هذه المميزات العامة وفي حقيقة الأمر أن نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وتهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج و معداته، وإما على عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية وعليه فالاستثمار، وعليه فالاستثمار هو عبارة عن اتفاق مالي ينتظر من ورائه عائد اكبر في المستقبل.

وعندما تقوم المؤسسة في الاستثمار فهي بذلك تتخذ قرارا يمكن ان يرهن مستقبلها، اذ لم يكن صائبا وعليه تتطلب هذه العملية القيام بدراسات معمقة للمشروع، حتى يمكنها ذلك من التقليص من

احتمالات عدم التأكد وبالتالي التقليص من المخاطر الناتجة عن الاستثمار، وتأثيرها على المؤسسة ووضع البنك الممول للاستثمار [1].

3-القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية:

يعتبر تمويل المشروعات التجارية والصناعية من اعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في اي بلد، ويزداد الأمر أهمية أن تعلق بتمويل مشاريع التجارة الخارجية (صفقات التجارة الخارجية)، والتي يمكن إن تصنف عملياتها إلى عمليات تمويل قصيرة الأجل وعمليات تمويل متوسطة وطويلة الأجل، وترتبط عمليات التمويل هذه مع طبيعة النشاط المراد تمويله[2].

المطلب الثالث: خصائص ومخاطر القروض البنكية

عند منح القروض بمختلف أنواعه، يتحمل البنك مسؤولية نتائج هذه العملية وقبل اتخاذ مثل هذا القرار يجب أولا تقييم المخاطر فالمعروف.

أولا: خصائص القروض البنكية

تتضمن عملية منح القروض بعض الالتزامات من طرف البنك لعدة سنوات، وتنجم عنها عدة أخطار و لهذا تعتمد على مجموعة من الشروط التي نوجزها فيما يلي: [3]

– **قيمة القرض:** وتتحدد حسب الجهة التي تمنحه، وكذلك حسب نوع القرض.

– **مدة القرض:** وتختلف مدة القرض باختلاف العمليات الممولة.

---

[1] خروي مراد، **دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2003/2002، ص:64

[2] مصطفى رشيد شيحة، **الاقتصاد النقدي و الصرفي**، دار الجامعية للطبع و النشر،بيروت،2007،ص:65

[3] شاكر القزويني،**مرجع سبق ذكره**،ص:28

– **معدل الفائدة:** يختلف هذا المعدل باختلاف نوع القرض، وكذلك الجهة التي تمنحه ومن اهم العوامل التي تتدخل في تحديد هذا المعدل نجد: [1]

- قيمة القرض.
- مدة القرض.
- مرونة الطلب.
- المنافسة .
- درجة المخاطر.
- تكاليف القرض.
- تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأدنى و الأعلى لقيمة القرض.

– **الضمانات:** وتكون إما عينية أو شخصية و كل منهما تنقسم إلى أنواع.

– **طريقة السداد:** و هناك عدة برامج لعملية سداد القرض و من أهمها:

- برنامج بأسعار فائدة ثابتة، فالمقرض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة وأقساط القرض الأصلي بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.
- برنامج بأسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق، فيمكنها أن ترتفع أو تنخفض حسب المؤشرات التي اعتمدت في تحديدها.
- تسديد القروض على مرحلتين، حيث يتم تسديد جزءا هاما دفعة باستعمال سعر فائدة ثابت خلال الفترة المتفق عليها، والجزء الاخر يتم دفعة باستعمال سعر فائدة متغير.

[1] مصطفى رشيد شيخة، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

- برنامج تسديد فيه القروض على مرحلتين، حيث يتم تسديد جزاءا هاما دفعة باستعمال سعر فائدة ثابت خلال الفترة المتفق عليها، والجزء الأخر يتم دفعه باستعمال سعر فائدة متغير.
- برنامج تسديد فيه القروض تدريجيا، هذا النوع بلائم الأشخاص الذي يرغبون في تسديد مستحقاتهم بمعدل اكبر في المستقبل.

– **طريقة صرف القرض و استهلاكه:** ويحد فيها هل سيتم دفع القرض دفعة واحدة، أو على دفعات وكيف تتم حساب الفائدة المستحقة هل على المبلغ كله أو على المبلغ المسحوب كله.

– **الهدف من القرض:** ينبغي تحديد الهدف من القرض، هل هو لتمويل مشروع استثماري أو نشاط استغلالي أو زراعي..... الخ.

– **فترة السماح:** تتمثل في الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد أقساط القرض الدائن[1].

ثانيا: مخاطر القروض البنكي:

ينتج عندما ترتبط المخاطرة بالقرض، والذي يعد أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فهي عموما إما مخاطر مالية تمس التوازن المالي، أو اقتصادية نتيجة ظهور تشريعات جديدة، قد تؤدي إلى حدوث انقطاع كلي أو جزئي للسوق الذي يتعامل فيه البنك، فمخاطر القرض تتمثل في العجز الكلي أو الجزئي عند التسديد من قبل العميل في الوقت المتفق عليه.

يعد خطر القرض بعدم إمكانية تقدير المطلق لتلقي الأرباح الموجودة أو المتوقعة من عملية توظيف الأموال، إضافة إلى انه الفرق بين ما ستكون عليه الفعلية عندما تتحقق الأهداف المستقبلية والقيمة المحتملة المستمرة كما سببت من قبل[2]

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] موترفي أمال، **تسيير القروض قصيرة الأجل**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،دفعة2002،ص:79

مخاطر القروض هي تقلب العائد الفعلي للعملية الاقراضية عند العائد التعاقدي والناتج عن عدم قدرة العميل عن السداد أو التأخير.

خطر القرض هو ذلك الخطر الناتج عن التزام البنك بتمويل زبون يصبح بعد ذلك غير قادر على التسديد[1].

وما يمكن استنتاجه إن خطر القرض هو إعسار المدين على التسديد أو عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته عند تاريخ استحقاقها لعدة أسباب، ولا تختلف المخاطرة فيما إذا كان المدين شخصا حكوميا أم لا[2].

إذ إن القروض الممنوحة إلى منشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من أن البعض يشير إلى أن الشواهد تشير إلى هذا أن البنوك تعاني من عدم قدرة بعض المؤسسات الحكومية على تسديد، وقد سمي هذا بـــ " أزمة المديونية العامة " بسبب ضخامة حجمها.

و لهذا يجب إدراك أن المخاطرة الائتمانية تترابط بشكل متغاير مع السمات الرئيسية للعمل البنكي (الربحية، السيولة، الأمان) و هذه العلاقة مجسدة في الجدول التالي:

جدول 1-1: توزيع موجودات البنك وفق ربحيتها وسيولتها ومخاطرها

المستوى / المتغير	مرتفع	متوسط	منخفض
المخاطرة	القروض	استثمارات	احتياطات
الربحية	القروض	استثمارات	احتياطات
السيولة	الاحتياطات	استثمارات	القروض

المصدر: سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، ط1، دار أسامة، 2009، ص139.

[1] محمود محمود عبد ربه، محاسبة تكاليف،قياس تكاليف مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، دار الجامعة، الإسكندرية،2000،ص:53

[2] نجزاخ يعدل فريدة، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي**،ط3،ديوان المطبوعات الجزائرية،بدون تاريخ،ص:66

فمن خلال الجدول يتضح أن:

- العلاقة بين الربحية و المخاطرة علاقة طردية فكلما زادت المخاطرة زادت الربحي.
- العلاقة عكسية بين السيولة والمخاطرة، فكلما زادت سيولة موجودات البنك انخفضت المخاطرة فيها.
- العلاقة عكسية بين الأمان والمخاطرة، فكلما زاد وزنها التربيحي في احتساب الأمان انخفض الأمان، لأنه مجموع الموجودات (الأوزان) تكون في المقام عند احتساب الأمان[1].

[1] سامر جلدة،**البنوك التجارية و التسويق المصرفي**،ط1،دار أسامة،2009،ص:137-139

المبحث الثاني: السياسة الاقراضية

لكي يقوم البنك بتقديم قروض أقل عرضة للمخاطر، ينبغي عليه اعتماد عدة تقنيات لمنحه القرض، و من ثم اتخاذ عدة إجراءات من اجل تحصيله.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقراضية

لابد لكل بنك عند تعامله مع القرض أن يكون لديه سياسة للإقراض يبين فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد، يعتمد عليه في إدارة وظيفة الاقتراض في البنك ولذلك يتم تناول سياسات الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك على النحو التالي:

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القرض، وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض و متابعتها و تحصيلها [1].

ويمكن تعريفها أيضا أنها تمثل الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية، وبناءا على ذلك فان سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عملية الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعينة بنشاط الإقراض.

إذا السياسة الاقراضية البنكية هي مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا، والتي يسترشد بها متخذي القرار عند البث في طلبات الإقراض، و يلتزم بها المنفذون[2].

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سبق ذكره**، :118

[2] سامر جلدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 141.

المطلب الثاني: مكونات السياسة الاقراضية

لا توجد سياسة نمطية تطبق للبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الإقراض من بنك إلى آخر وفقا لأهدافها، ومجال تخصصه وهيكله التنظيمي و حجم رأسماله، و بصفة عامة يوجد العديد من النقاط والمجالات التي تغطيها السياسة.

1 – الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية: يجب أن نعكس السياسة الاشتراطات والقيود القانونية للتوسع او لتقييم الائتمان، وبذلك لا يحدث تباين السياسة الخاصة بالبنك والتشريعات المنظمة للعمل البنكي، والسياسة الائتمانية، والقيود التي يضعها البنك المركزي.

2 – تقرير حدود و مجال الاختصاص: حيث تبين السياسة حدود ومجال الاختصاص ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التعويضات وحدودها كل سنة على الأقل.

3 – تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك: من المكونات الأساسية لسياسة الإقراض في البنك التجاري النص على القروض التي يتعامل فيها البنك، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة التي تتماشى مع سياسة البنك، وتلك الغير مقبولة مثال ذلك، إذا كان من سياسة البنك التوسع في منح الائتمان لتمويل عمليات استيراد السلع من الخارج، ولكنه لا يمنح قروض لأغراض الإسكان، ففي هذه الحالة إذا تقدم عميل في طلب للحصول على قرض لتمويل عمليات إنشاء مساكن، في هذه الحالة لا ينظر في ها الطلب لأنه يخالف السياسة التي يتبعها في ظل الظروف الحالية، مما يوفر جهد ووقت[1].

[1] عبد العفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 142.

السؤوليين عن منح الائتمان في الاستقصاء و التحري عن طالب القرض، والتركيز على الطلبات التي تتماشى مع سياسة البنك [1].

4-التكلفة في سعر الفائدة و المصاريف الإدارية: يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على منح الائتمان سواء في شكل مصاريف إدارية و عمولات أو سعر الفائدة، وقد تعددت وجهات النظر في هذا الشأن ولكن من الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤداة داخل المنطقة الواحدة إذا كانت هذه التكلفة تحدد مقدما وبصفة عامة، لابد من وجود أو معايير إرشادية تزود بها إدارة الائتمان لتقدير التكلفة حتى لا يحدث الاختلاف بين الإفراد مما قد يسئ إلى البنك.

5-المنطقة التي يخدمها البنك: يجب ان يقرر مقدما المنطقة التي يخدمها البنك و يمتد نشاطه إليها، والتي تتوقف على حجم البنك و مقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل المخاطر عند منح الائتمان، ولا شك ان لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة.

ويعتبر العامل الخاص بتحديد المنطقة التي يخدمها البنك من أكثر العوامل أهمية بالنسبة لوظيفة منح الائتمان مقارنة بالوظائف الأخرى.

6-شروط و معايير منح الائتمان: بعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منح الائتمان التي يتعامل فيها البنك ينبغي تحديد الشروط الواجب توفرها لقبول طلب الحصول على القرض، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناءا على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري والاستقصاء عن طالب القرض من حيث سمعته ومركزه المالي.

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **مرجع سبق ذكره**، ص:143.

7 –إجراءات و خطوات الحصول على الائتمان: بمعنى ذلك ان تحدد هذه المسائل وتدون في كتيب ويبدو ذلك واضحا في البنوك الكبيرة في شكل دليل الحصول على الائتمان، ولا شك أن هذه الإجراءات تسهل من عملية تنفيذ السياسة الاقراضية [1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسات الاقتراض لعل من أهمها:

1–الظروف و الأوضاع الاقتصادية: حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض البنكية المباشرة بدورة النشاط الاقتصادية في المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار ان دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، إذا تبدآ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين.

كما تؤثر حالات الرواج والكساد بشكل مباشر على حجم النشاط البنكي في مجالات الإيداع والإقراض على السواء[2].

2 –موقع البنك: حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة

3– تحليل التكلفة و المخاطرة لعملية الائتمان: تحليل التكلفة والمخاطرة لعملية الائتمان يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنوك دالة لقدرة البنوك على توفير الموارد اللازمة، وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تقوم فيه تكلفة أخر جنيه مودع تتجرا مع العائد الحدي من أخر جنيه مقرض أو مستثمر، وكلما كبر حجم البنك كلما زادت لدى الإدارة مرونة اكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة، فالودائع الجارية تكلف البنك مجموعة من الصفقات، وكلما زاد

[1] عبد الغفار حنفي،عبد السلام أبو قحف،**نفس المرجع السابق**،ص:144.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،**مرجع سبق ذكره**،ص:53

حجم الودائع كلما قل نصيب الجنيه من التكلفة وهكذا، وتقوم البنك باستخدام فكرة تخصيص الأموال لوضع صورة متكاملة بين الحجم و التكلفة وتواريخ الاستحقاق بالنسبة لاستخدامات مختلف الموارد، وترجع أهمية الاعتماد على هذه الفكرة في أنها تعتبر بمثابة إطار لتقييم الربحية لمختلف الوجه المتاحة

ويمثل العائد الكلي المتوقع سعر الفائدة المتفق عليه علاوة على ما يحصله البنك من عمولات ومن عوائد في العمليات نتيجة منح القرض، وهذه العوائد من الصعب حصرها وقياسها كما أن القرض له نفقات تشغيل وحجم المخاطر يتمثل في احتمال تعثر المدين في سداد المتبقي من الديون، أو قيامه بسداد جزء منها، وتغيير سعر الفائدة مما هو منح القرض، وبالتالي يحدد البنك معدل المخاطر لكل نوع من أنواع النشاط، ويمكن لإدارة البنك اعتماد على معدل الفائدة مقارننا بالمخاطرة المنتظرة لصياغة الإطار الرئيس للقرارات المتعلقة بمنح القروض[1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**،ص:54

المبحث الثالث: تقنيات منح القروض

لكي يقوم البنك بتقديم قروض اقل عرضة للمخاطر، ينبغي عليه اعتماد عدة تقنيات لمنحه القرض، ومن ثم اتخاذ عدة إجراءات من اجل تحصيله.

المطلب الأول: مبادئ منح القروض البنكية

مع تطور البنوك و اتساع حجم خدماتها وتنوع حاجات الحياة الاقتصادية عادة ما تحدد إدارة البنوك مبادئ الطلب على كل نوع من أشكال القروض، وتقييم فاعلية وقابلية البنك في تلبية هذه الطلبات حيث تحدد القروض على أساس :[1]

– مبدأ السلامة:

الذي يقتضي أن يمنح الائتمان إلى متعاملين مؤهلين وموثوق بهم وان مركزهم المالي جيد إلى درجة قدرتهم على الوفاء بالالتزامات عند حلول آجالها، من جهة ثانية ينبغي توافر الضمانات الكافية و اللازمة لتغطية مخاطر عدم تسديد القرض في آجاله المحددة.

– مبدأ السيولة:

الذي يقضي بإمكانية تحويل استخدامات البنك إلى سيولة مطلقة في اقل فترة زمنية ممكنة وبأقل تكلفة، لذلك تعمل البنوك على تقديم القروض قصيرة الأجل غالبا وتتعامل بالائتمان الذي يمتاز بالسيولة العالية.

[1] ابو عتروس عبد الحق،**الوجيز في البنوك التجارية**،جامعة منتوري،قسنطينة،ط2، 1999،ص:60-61

– مبدأ الربحية:

إن البنك من خلال تقديمه للقروض يحرص على تحقيق عائد ممثل في سعر الفائدة معقول يغطي تكاليفه في الوقت نفسه، لذلك فهو يعمل جاهدا على توزيع أمواله على استخدامات مختلفة تجنبا لأي طارئ من شانه أن يؤثر على الربحية الإجمالية.

المطلب الثاني: معايير منح القروض البنكية

يجب التحقق من قدرة المقترض ورغبته في الوفاء بالتزاماته عندما يحين ميعاد استحقاقها مستقبلا، وتلخص هذه العوامل في خمسة وهي: [1]

– **المقدرة الاقتراضية لطالب الائتمان:** لا تهتم البنوك فقط بالمقدرة على السداد وإنما أيضا بأهليته وقدرته على الاقتراض فقد تمنح البنوك بعض القروض إلى القاصر لأهداف معينة، ولكن الخوف لعدم اعترافهم بذلك وأنهم لا يسالون عن تصرفات تمت في فترة عدم الرشد، فإنها تشترط وجود كفيل أي ضامن له أهلية قانونية على ممارسة هذه التصرفات للتوقيع على العقد، وكذلك الحال إذا كانت الشركات طالبة القرض هي من شركات الأشخاص، فانه يطلب من جميع الشركاء التوقيع على عقد الاتفاق أو الشريك المسؤول عن ذلك بعد التحقق من سلامة تصرفاته.

إذا كان القرض لشركة أموال فلابد من دراسة سمعة وكفاءة إدارة الشركة وعلى أن يوقع على العقد المدير المسؤول.

–**السمعة:** يعني في مجال الائتمان معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه التام بشروط الاتفاق فرجل المبادئ والأخلاق يمتلك مجموعة من الصفات كالأمانة و الإخلاص و الحكمة و المثابرة

[1] عبد الغفار حنفي،عبد السلام،**مرجع سبق ذكره**،ص:162

ولكن على أي حال يصعب التحقق التام من هذه الصفات وفقا لمعايير موضوعية، ولكن يمكن الاستدلال على ذلك من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض وتعاملاته السابقة.

من المحتمل ان شخص مالا يمتلك هذه الصفات، ورغم ذلك لديه الرغبة في أداء التزاماته لذلك تقيد تصرفاته ومعاملاته السابقة في معرفة مدى رغبة طالب القرض في الوفاء المستقبلي لهذه الالتزامات[1].

-المقدرة على توليد الدخل: إذا كان من المنتظر أداء القرض من الأرباح المستقبلية فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد أرباح أو دخل في المستقبل كافية لأداء هذه الالتزامات، فإذا كانت الأمانة والمثابرة والإخلاص والرغبة وفي السداد هي صفات مطلوبة، ولكن هذه الصفات في حد ذاتها ليست كافية لسداد القرض إلا إذا اقترن ذلك بتوليد الدخل بصفة عامة تدفع الالتزامات من أربعة مصادر وهي الأرباح:

– الأرباح أو الدخل الذي يحققه طالب القرض.

– مبيعات الأصول الثابتة.

– بيع المخزون السلعي .

– الاقتراض من الغير على ان يتم سداد القرض القائم من حصيلة القرض الجديد.

فقد يتم سداد القرض من حصيلة بيع الأصل الضامن، ولكن البنك لا تفضل هذا الأسلوب إلا في حالة الضرورة القصوى لما لذلك من تأثير علاقات البنك بعملائه.

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشاة المعارف،الإسكندرية،مصر،2000،ص:59

تتوقف قدرة المدين على أداء التزاماته على عدة عوامل كدرجة الثقافة والمركز الوظيفي والعمر والصحة والذكاء، وتعتبر خاصية الإدارة من العوامل الأساسية التي لا يجب إغفالها عند دراسة طلب الحصول على الائتمان من البنك.

درجة ملكية الأصول: يجب أن يمتلك المنتج احدث الآلات والأجهزة حتى يمكنه من الصمود والمنافسة وكذلك الحال بالنسبة لتاجر التجزئة لابد أن يكون لديه مخزون من البضائع ووسائل لجذب العملاء لذلك يشترط البنك أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كضامن للقرض ويعتبر صافي الثروة (رأس المال المقدم من الملاك بالإضافة إلى الاحتياطات والأرباح المحتجزة)، وحجمه مقياسا لمتانة المركز المالي والمحدد لحجم القرض الذي يقدمه البنك فحجم ونوعية هذه الأصول التي تمتلكها الشركة تعكس ذكاء و فطنة الإدارة، بحيث تستخدم بعض من هذه الأصول كضمان في حالة عدم كفاية الأرباح ويقلل هذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك ورغم توافر هذه الضمانات، فان بنوك تفضل التحقق من كفاية الدخل كوسيلة لأداء هذه الالتزامات.

الظروف الاقتصادية: تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسال عنها في هذه الحالة، فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طالب القرض، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف، خاصة إذا كان القرض طويل الأجل، ولهذا يشير البعض صراحة الى أن الظروف تعني البيئة التي يعمل بها الفرد أو المنشاة المقترضة وهي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد او المنشاة والتغيرات في حالة المنافسة [1].

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **مرجع سبق ذكره**،ص:160

المطلب الثالث: خطوات و مراحل منح القرض

يمكن عرض الخطوات التي تتبع في منح القرض في الشكل التالي:

شكل 1-1: خطوات منح القروض

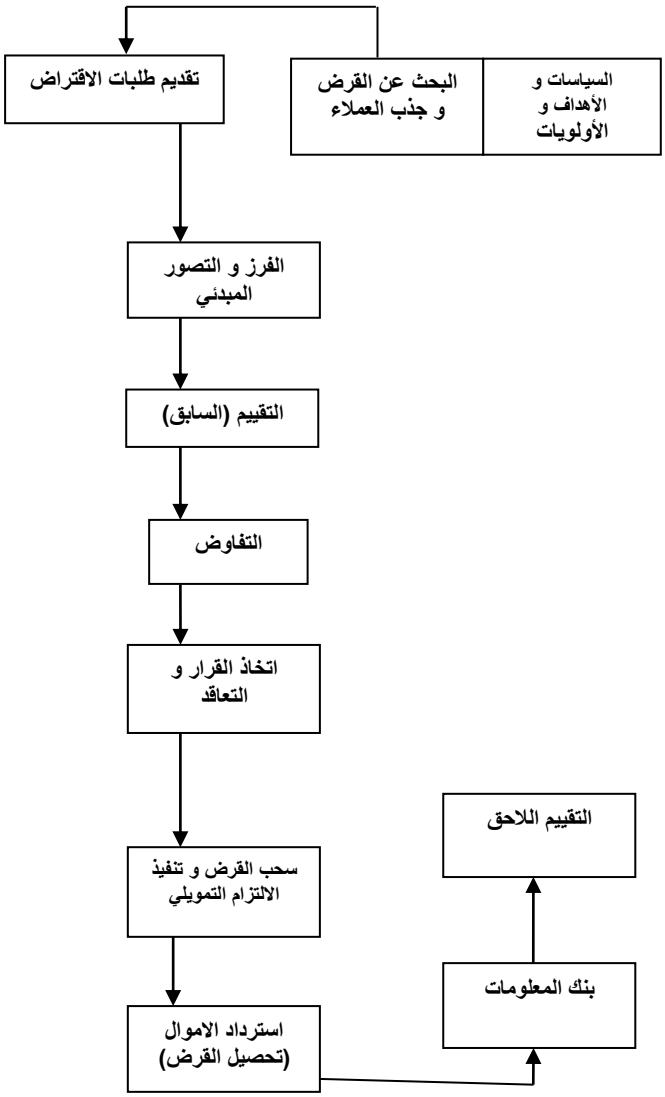

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2008، ص:134

ويتضح من الشكل انه في إطار السياسات الاقراضية والأهداف والأولويات تتم الخطوات كالتالي:

– البحث عن القرض و جلب العملاء: [1]

حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جلب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القرض.

– تقديم طلبات الاقتراض:

وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك، ويجب أن تكون صالحة لإدخالها للحاسوب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

– الفرز و التصور المبدئي:

وتبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات للتنقية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات، حيث يطلب استكمال المستندات وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.

– التقييم السابق:

وتتم فيه وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك، الذي يقوم بتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

– التفاوض:

فالبدائل هي محدد التفاوض الذي يجب ان تتم على أساس (أنا اكسب و أنت تكسب) وليس على أساس أنا اكسب وأنت تخسر.

[1] أبو عتروس عبد الحق، **مرجع سبق ذكره**، ص: 62.

– اتخاذ القرار و التعاقد:

بعد التفاوض تبدأ إجراءات المتعاقدون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهز بالعقد للتوقيع.

– سحب القرض و تنفيذ الالتزام التمويلي و المتابعة:

حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحده او على دفعات ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

– استرداد الأموال:

عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض.

– التقييم اللاحق:

والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعة قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

– بنك المعلومات:

من الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية الأولى، والتي يتم رسم فيها سياسات ووضع أهداف والأولويات.

ثانيا: المراحل التي تمر بها عملية تقديم القروض

إن عملية منح القروض من قبل البنوك تمر بثلاثة مراحل الأولى مرتبطة بتكوين الملف ودراسته من الناحية الإدارية المحضر بينما المرحلة الثانية تتعلق بتحليل وتحديد وضعية المقترض (المالية والاقتصادية) وكذا النشاط والمنتوج أو الخدمة المزعوم تمويلها اما في المرحلة الثالثة والتي تكمن في مرحلة واحدة وهي الموافقة على منج القرض المعني ومن ثم يتم تحديد الاحتياجات المالية الفعلية وتتم بعدها عملية متابعة وتسيير القرض المقدم وعليه يمكن بيان هذه المراحل على النحو التالي:[1]

1 –مرحلة تكوين الملف (المرحلة الإدارية): في هذه المرحلة يتم جمع المعلومات اللازمة والخاصة بالمقترض و القرض ذاته بغية تكوين ملف القرض المزعوم تقديمه ودراسته ومنحه وعليه فخلال هذه المرحلة يتم تكوين ملف طلب القرض الذي يستعمل الوثائق التالية:

1 -1- مكونات ملف القرض: ان الملف النموذجي للقرض عادة يشمل الوثائق التالية:

– **طلب القرض:** وهو ذلك الطلب المقدم من العميل سواء بشكل طلب خطي يوضح فيه نوع القرض المطلوب، أو في شكل نموذج مسحوب من البنك ذاته وهو الأمر الغالب في بنوكنا اليوم.

– **عقد القرض:** و هو عقد بموجبه يتفق الطرفان على جميع شروط القرض.

– **مستند كفالة:** إذا تعلق الأمر بقرض مضمون كفالة شخصية.

– **وثائق الرهن:** إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بضمانات عقارية أو أصول مالية أو تجارية تتطلب الأمر بتقديم بيانات تثبت ذلك.

[1] صلاح الدين حسين السيمي، **إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية**، دار الوسام للطباعة والنشر، ط01، بيروت، لبنان، 1989، ص 50.

– وثيقة وضعية العميل خلال فترة زمنية معنية: أي تبين التطورات الدائنة والمدينة لرصيد الزبون بالبنك.

إن هذه الوثائق تشكل ملف القرض لذلك ينبغي حفظها في ملف خاص يفتح باسم العميل طالب القرض، ليشكل فيها بعد الأساس المعتمد عند المتابعة ودراسة طلب القرض، علما ان هذه الوثائق غالبا ما تكون موجودة في جميع أنواع القروض مع بعض الاختلافات البسيطة تبعا لطبيعة القرض ونوعه.

2–الدراسة القانونية والإدارية للملف: من خلال هذه الدراسة يتم التأكد والتدقيق حول صحة الوثائق المقدمة وقانونيته وسريان نشاطها مثلا صحة السجل التجاري ونشاط المؤسسة...الخ، ومدى قانونية المخول لهم بالتعاقد باسم المؤسسة، والتعامل مع البنك والتأكد بصحة البيانات المالية والمحاسبية المقدمة عن البنك.

3–استعلامات عن العميل المقترض: إن البنك يعمل جاهدا على جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات حول متعامليه وسمعته الائتمانية، وفي هذا الشأن يراعى البنك عند قيامه بالاستعلام عن عامليه محددان أساسيان هي الوقت المستغرق في البحث والحصول على المعلومات وتكلفة ذلك البحث، حيث ينبغي عليه أن يحصل على قدر كبير من المعلومات في اقصر فترة، وبأقل تكلفة في ألقت نفسه وإلا ضيع على نفسه فرصة توظيف لأمواله قد تكون غاية في الربحية وهناك الكثير من المصادر يمكن إن يحصل منها البنك على معلومات خاصة بعميله أهمها ما يلي: [1]

3 -1- البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: حيث يتم الاتصال بتلك البنوك التي لا تبخل عن البنك فيما يتعلق بالمعلومات التي يطلبها حول العميل في أوقات قياسية إن أمكن ذلك.

[1] صلاح الدين حسين السيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

2-3- رجال الأعمال و التجار عامة: حيث عادة ما يكون لدى هذا النوع من المتعاملين معلومات هامة ولا يستهان بها في المجال التجاري والمالي، وذلك ناتج عن كثرة المعاملات فيما بينهم حيث يصبحون مطلعين على أحوال معاملاتهم اليومية و جديتها.

3-3- القوائم المالية المحاسبية: فهي تشكل أفضل وسيلة استعلامية عن طالب القرض لذلك فان البنك لا يدخر جهدا في تحليلها بكل دقة، بحثا عن مواطن الضعف ومواطن القوة قصد الوقوف على الوضعية الحقيقية لطالب القرض حتى يتمكن من اتخاذ القرار المناسب بشان القرض.

4-3- المقابلات الشخصية: في الكثير من الأحيان خاصة إذا تعلق الأمر بقرض كبير القيمة ولمدة طويلة ينتقل أعوان البنك إلى محل أو مؤسسة المتعامل للاطلاع أكثر على نشاط العميل، وعادة ما يتم الحصول على معلومات هامة انطلاقا من هذه الزيارات للعملاء في مكان أعمالهم، وتجدر الإشارة إلى انه في مجال الحصول على المعلومات الخاصة بالعملاء طالبي القرض هناك بعض الأنظمة البنكية يتم مركزة جميع المعلومات عن طالبي القروض، وكذا عن أصحاب القروض من مختلف البنوك لدى البنك المركزي ينشا هيئة مختصة أو مصلحة خاصة بالاستعلامات عن طالبي القرض على المستوى الوطني و التي مفادها جمع المعلومات من جميع المتعاملين مع البنوك الموجودة على تراب الدولة ككل حتى تكون على علم، وعلى اطلاع دائم بطالبي القروض الممارسين و طالبي القروض[1].

4–مرحلة الدراسة الاقتصادية و المالية لملف القرض:

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل والقرض وكذا تكوين ملف طالب الاقتراض، بما تضمنه من معلمات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل تتم عملية الدراسة الاقتصادية والمالية للملف على النحو التالي:

[1] ابو عتروس عبد الحق،**مرجع سبق ذكره**،ص:65.

4-1-الدراسة الاقتصادية: ان الدراسة الاقتصادية لملف القرض تشمل:

– العامل البشري: فالدراسة ترتكز على أهم عنصر في الائتمان ألا وهو الثقة في العميل المقترض، هذه الثقة تعتمد أساسا على مدى نزاهة والتزام العميد بتعهداته وعقوده اتجاه متعامليه في مجال نشاطه مع مرور الزمن.

–العامل الاقتصادي: وهو يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من حيث طبيعة القطاع أو نشاطه، سواء على المستوى الوطني أو الدولي بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض.

–العامل النقدي: دراسة السياسة النقدية العمة للدولة من حيث معدل الفائدة معدل الخصم وإعادة الخصم و سياسة تاطير القروض ...الخ من السياسات الأخرى، التي من شانها أن تؤثر سلبا أو إيجابا عن نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القروض.

–العامل الاجتماعي: هو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من النزاعات العمالية والاجتماعية عموما التي من شانها أن تهدد عرقلة النشاط المزعوم تمويله، وكذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة التي يمكن ان تعود سلبا على العميل.

–دراسة المنتوج: وهو يتعلق بدراسة طبيعة المنتوج هل هو كمالي تنافسي ضروري أو هو من النوع الذي يمكن إحلاله، ومن هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتوج من حيث التكلفة الجودة والكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي.

4-2- دراسة السوق: تهدف أساسا إلى الوقوف على النتائج أعمال العميل مستقبلا انطلاقا من تنبؤ بواقع أعماله و تحديد وزن المؤسسة في السوق ونصيبها في القطاع ككل سواء على المستوى الداخلي

أو الخارجي ومدى استيعابها لكل من السوقين فضلا عن مدى توفرها على الإمكانيات المادية والبشرية القادرة على التوغل في السوق بقوة ومدى مواكبتها للتكنولوجيا المعاصرة في مجال التسويق بشكل عام، بهدف التيقن من قدرة العميل على زيادة ربحيته مستقبلا من خلال الحفاظ أو العمل على زيادة وكسب أسواق جديدة لمنتوجه.

4-3-الدراسة الفنية: كما يمكن أن تكون هناك دراسة فنية أو تقنية للمشروع المراد تمويله، خاصة إذا تعلق الأمر بقرض متوسط أو طويل الأجل، أي قرض استثماري هنا البنك قد يلجا إلى دراسة الأرضية المراد إقامة مؤسسة عليها بالاستعانة بالمهندسين مختصين في التهيئة العمرانية، وكذا المختصين في جميع النواحي الفنية للمشروع[1].

4-4-الدراسة المالية (تحليل الوضعية المالية لطلب القرض): بناءا على الوثائق المالية و المحاسبية ممثلة في الميزانيات الفعلية أو التقديرية، وكذا جداول حسابات النتائج الفعلية تتم عملية التحليل والتشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، من خلال حساب جملة من المؤشرات المالية التي من شانها أن تعطي للبنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل واستغلاله المالي وقدرته على الوفاء ومردوديته المالية وربحيته بشكل عام.

[1] ابو عتروس عبد الحق،**مرجع سبق ذكره**،ص:66-67

خلاصة:

لقد رأينا من خلال ما استعرضناه في هذا الفصل ماهية القرض و الذي يعتبر همزة وصل بين الأشخاص لتحويل الأموال فيما بينهم، فهو يؤدي دورا مهما في التطور الاقتصادي للبلد، وهذا من خلال تمويل مختلف المشاريع التي تعود بالنفع العام وتحدد نوعية القرض وفقا للنشاط المرغوب تمويله فهناك قروض استغلال توجه غالبا لتمويل الأصول المتداولة وقروض الاستثمار توجه لتمويل الاستثمارات وأيضا القروض الموجهة للتجارة الخارجية.

وبناء على ما سبق نقول أن عملية القرض ضرورية وهامة لمواكبة ومسايرة التطور خاصة للمؤسسات التي تطمح للبقاء والنمو والرقي والازدهار والمساهمة في زيادة فعالية مردودبة منتوجاتها، إلا أن هذه العملية محفوفة بمخاطر عديدة ويجب على البنوك وضع سياسة ناجحة لتجنب هذه المخاطر.

الفصل الثاني:

آليات وأدوات تسعير

محفظة القروض

تمهيد

تعتبر القرارات المتعلقة بالتسعير من أهم القرارات التي تساهم في صياغة السياسات التجارية للبنك، كما ان البنوك عادة ما تستخدم السعر كعامل محفز لاجتذاب العملاء وحثهم على شراء منتجاتها.

عادة ما يتحكم في أسعار القروض المصرفية عاملين اثنين:

1- عوامل داخلية: تتمثل بالأساس في التكلفة وإستراتيجية البنك حيث ينظر البنك الى التكلفة على انها قيد داخلي يعبر عن الحد الأدنى للسعر الذي سيتقاضاه، في مقابل القروض التي يمنحها.

2- عوامل خارجية: متعلقة بالسوق، تفترض أن التكلفة مجرد قيد داخلي صغير الوزن، وأن السعر يتأثر بقوة بمجموعة من العوامل الخارجية:

- أسعار المنافسين.
- ما يمكن أن يتحمله السوق من أسعار.
- إدراك العملاء للعلاقة بين السعر والجودة المطلوبة.

وبالإضافة إلى ميزة تختص بها المؤسسات المالية عن غيرها، وهي خضوعها لرقابة الجهات المشرفة " البنوك المركزية".

بالنسبة إلى العوامل المؤثرة في سعر القرض، غير انه إذا كان من السهل تسعير القروض على أساس التكلفة، باعتبار أن التكاليف هي عناصر أو مدخلات ملموسة يمكن حسابها بسهولة، فالأمر معاكس بالنسبة إلى العوامل المتعلقة بالسوق، التي يصعب حصرها، وقياسها يتوقف فقط على مدى توافر المعرفة الكاملة للبنك عن الأسواق التي يعمل بها، وهذا شيء بعيد المنال في الواقع العملي،

حيث يكتفي هذا الأخير بتقديرها ذاتيا اعتمادا على خبرته في هذا المجال، لذلك اعتمدنا على مدخل التكلفة، أين يقوم البنك بحساب تكلفة القروض، ويضيف إليها هامش يعبر عن ربحيته.

يتناول هذا الفصل مختلف عناصر تكلفة القرض، بدءا من الأموال المستخدمة في القرض إضافة إلى مخصصات خطر القرض والتي تخص احتمال الخسارة المتوسطة الناجمة عن عجز العميل عن الدفع.

المبحث الأول: التسيير الداخلي للموارد

تقوم البنوك التجارية بنقل الموارد ما بين الوحدات الاقتصادية، لذلك فان نشاطها يرتكز أساسا على وظيفة التحويل، ذلك إن أغلبية مواردها عبارة عن موارد قصيرة الأجل، وبالمقابل فان معظم استخداماتها عادة ما تكون متوسطة أو طويلة الأجل نسبيا، من اجل ذلك فهي بحاجة ماسة إلى وحدة مركزية تقوم بالتسيير الداخلي للموارد، وتضع الشروط الخاصة بتخصيص الأموال.

المطلب الأول: الخزينة الداخلية للبنك

تقوم الخزينة الداخلية للبنك بالتسيير المركزي للموارد، و كذلك التخصيص الأمثل للأموال، ذلك بتجميع كافة الأموال المحصل عليها داخل مجمع أموال "pool des fonds"، عن طريق شراء الأموال من مختلف الوحدات ذات فائض، وإعادة بيعها إلى المراكز التي تسجل عجزا في ميزانيتها.

كما يمكن كذلك للخزينة الداخلية في حال عدم كفاية الموارد الداخلية للبنك، اللجوء إلى مختلف الأسواق الخارجية لتسوية عجز السيولة المسجلة لديها[1].

أولا: الوظائف الحديثة للخزينة الداخلية

لقد تزايدت أهمية الوظائف التي تقوم بها الخزينة الداخلية، و ذلك للأسباب التالية: [2]

- **اتساع نشاط البنوك التجارية:** بعد التطور الكبير الذي شاهدته الصناعة المصرفية والذي صاحبه تنوع في نشاطات البنوك التجارية، لم تعد وظيفة الخزينة الداخلية تقتصر فقط على التسيير العام للسيولة بل تعدت ذلك إلى وظائف أخرى تليق بمركزها، نذكر منها:

– أصبحت الخزينة الداخلية تمتلك وتتحكم في كافة موارد واستخدامات البنك، بما في ذلك الأموال الدائمة، لهذا فقد أصبح نشاط الخزينة يشمل مجموع عناصر ميزانية البنك.

[1] J. Bessis, Gestion des risques et gestion actife passif des banques, dalloz, Paris , 1995, P 445.
[2] Pierre Vernimmen, **Gestion et politiques De La Banque**, Daloz, Paris, 1981 , P 332 .

– بحكم وظيفتها الأساسية والمتمثلة في التوفيق ما بين الموارد والاستخدامات، أصبح من الضروري على الخزينة الداخلية دراسة تغيرات السيولة بشكل ديناميكي، و التوقع بحركة الأموال في المستقبل.

– بامتلاكها مجموعة من الذمم المتداولة TCN[1]، تتحمل الخزينة الداخلية جملة من المخاطر المالية (خطر أسعار الفائدة، الصرف، خطر القرض)، خاصة على القيم ذات المبالغ الكبيرة، لذلك ينبغي عليها توخي الحذر، وإتباع سياسة مراقبة ترمي إلى الحد من مخاطر هده العمليات.

– أخيرا ونتيجة إلى العنصر السابق، أي امتلاك الخزينة الداخلية مجموعة من القيم المتداولة، فهي عنصر فعال و نشط في السوق الثانوية.

- **إدماج الخزينة الداخلية في الوظائف التجارية للبنك:** لقد اقتصرت ووظيفة الخزينة الداخلية في بادئ الأمر على المرجحة ما بين الموارد والاستخدامات، وذلك من خلال حسابات تستغل خاصة بها، بعد ذلك تحولت بعض أنشطة البنك التقليدية إلى أنشطة مباشرة تقوم بها الخزينة، كقروض الاورو–الدولار...الخ، ودمج بعض الخدمات التقنية ذات الطابع التجاري "Technico–commercial"، إلى عمليات تقوم بها الخزينة كخصم أوراق التجارية، التوريق...الخ.
- **تنظيم العلاقة مع المراكز الفنية للبنك:** لقد أصبحت الخزينة الداخلية أداة حوار فعالة ما بين الإدارة العامة للبنك، ومختلف الوحدات التجارية التابعة له، وذلك من خلال تنظيم تدفق الأموال بداخله، تصحيح أوضاع الميزانية، وتحديد المعدلات المرجعية للمراكز الفنية "Taux directeurs"، إلى عمليات تقوم بها الخزينة كخصم الأوراق التجارية، التوريق...الخ.

[1] هي عبارة عن صكوك مديونية قابلة للتداول، تث بت حق صاحبها في استرداد مبلغ معين سبق أن أقرضه لطرف آخر.

ثانيا: شروط نجاح الخزينة الداخلية:

إن التخطيط لوضع مثل هذا النظام يستوجب على إدارة البنك على احترام بعض الشروط مثل:

- تحديد معدلات مرجعية أو أسعار تنازل داخلية لمختلف الوحدات التجارية، يتم استخدامها في توظيف الأموال وتسمح بخلق هوامش مالية كفيلة بتغطية مخاطر التحويل
- امتلاك نظام تكاليف دقيق يسمح بمراقبة كافة التكاليف الخاصة بالخزينة الداخلية، وتوزيعها على مختلف مراكز المسؤولية

إن إدخال مثل هذا النظام "الخزينة الداخلية"، يمكن الإدارة العامة للبنك من التوجيه الدوري لمعدلات الفائدة، وتنظيم هيكل الموارد والاستخدامات داخل البنك، وذلك من خلال استخدام أسعار توازن داخلية" TCI"،تعكس رغبة البنك في إتباع سياسات معينة، وبالتالي يمكن الحكم على الخزينة الداخلية بأنها أصبحت متغيرا أساسيا في التسيير العام للبنك.

المطلب الثاني: مجمع الأموال الداخلي "Pool des fonds Internes":

توكل مهمة إدارة السيولة في البنك إلى الخزينة الداخلية، التي تضمن انسياب الموارد نحو الاستخدامات المختلفة انطلاقا من مجمع الأموال الذي يعبر عن الخزان المركزي لموارد البنك أين يتم جمع كل الفوائض المالية إلى المراكز التابعة للبنك و تمويل العجز[1].

أولا: نظام التدفقات الصافية"system des flux Nets"

حسب هذا النظام تقوم الخزينة الداخلية بترك كامل الحرية للوكالات التجارية في تمويل استخداماتها من الموارد الخاصة بها و يكمن الدور الوحيد لها في تعديل أرصدة هذه الأخيرة بمعنى شراء الفائض من الأموال المسجل لدى الوكالات ذات الفائض و تمويل العجز في الميزانية بالنسبة

[1] J Bessis, OP.Cit, P : 446.

للوكالات صاحبة العجز، وذلك عن طريق أسعار التنازل الداخلية"TCI"، وهي أسعار داخلية يتم تحديدها بغية تنظيم عملية نقل الأموال داخل البنك.

ويوضح الشكل الآتي طريقة تدفق الأموال حسب هذا النظام:

الشكل 2-2: نظام التدفقات الصافية

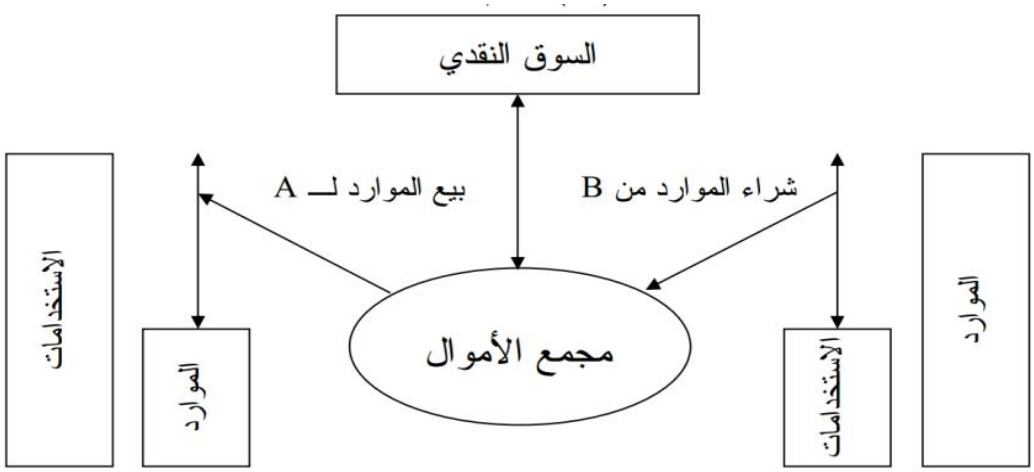

Source : Bessis. J, Op.Cit, P.447

تكمن ايجابية هذه الطريقة في يسرها وإمكانية تطبيقها بسهولة من طرف البنوك، فيكفي للخزينة الداخلية إن تلعب دور المتفرج، حيث تسوي الأرصدة الخاصة بالوكالات التجارية في حال حدوث اختلال في ميزانيتها، أما بتمويل العجز في ميزانيتها أو شراء الفائض من مواردها.

غير إن ما يعاب على هدا النظام هو إهمال دور الخزينة في التأثير على مختلف بنود الميزانية، واقتصار دورها فقط على تسوية الأرصدة، دون أي مراقبة أو تأثير على المعادلات المطبقة، مما يخول لنا أن نحكم على دورها بالسلبي، ولامتلاك نظام التسيير داخلي للأموال أكثر فعالية ينبغي على البنك المرور إلى نظام التدفقات الإجمالية.

ثانيا: نظام التدفقات الإجمالية"système des flux bruts:

على عكس النظام السابق، تقوم الخزينة الداخلية في نظام التدفقات الإجمالية، بجمع كافة الموارد من جميع الوكالات التجارية، دونما تمييز بين الوكالات ذات العجز، وفي المقابل تتكفل بتمويل كافة استخداماتها. فهي بدلك تعتبر الوكالات التجارية مجرد قنوات، تسمح لها بجمع الموارد وإعادة استخدامها، وبالتالي فقد توسع دور الخزينة الداخلية ليشمل كافة بنود الميزانية، وليس فقط الرصيد، فأصبح نشاطها أكثر ايجابية من النظام السابق. وفيما يلي شكل يوضح دور الخزينة الداخلية في تسيير الأموال حسب هذا النظام:

الشكل 2-3: نظام التدفقات الإجمالية

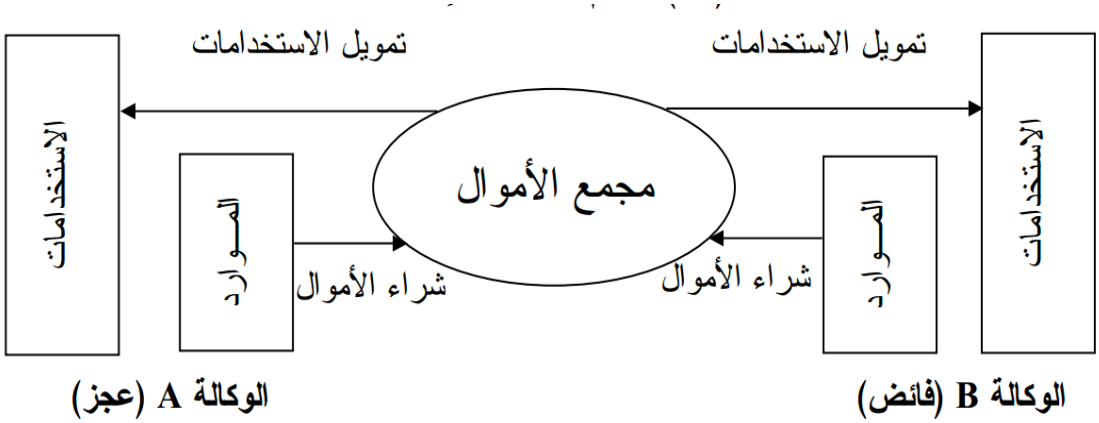

Source : Bessis .J, Op.Cit, P.448

يمكن هذا النظام 'التدفقات الإجمالية' الخزينة الداخلية للبنك، من التاثير على هيكل الموارد والاستخدامات الخاصة بالوكالات التجارية، وتحديد الهوامش المالية، كما يضع تحت تصرف الخزينة أداة هامة للتحكم في أسعار استخداماتها، تسمح لها بإتباع سياسات تسعيرية تمييزية تجاه منتجات أو أسواق معينة، ألا وهي سعر التنازل الداخلي.

المطلب الثالث: سعر التنازل الداخلي "taux de cession internet":

بعد تحديد الطريقة التي يتم بها تسيير الموارد الداخلية للبنك "تدفقات إجمالية" أو "تدفقات صافية"، ينبغي على هدا الأخير تحديد سعر تنازل داخلي للأموال، أي معدل تستطيع الخزينة بموجبه تعويض الموارد المتأتية لها من الوحدات التجارية، وفي المقابل تسعير الأموال المستخدمة وتحديد معدلات إقراضها. ولتحديد سعر التنازل الداخلي للأموال في البنك، يمكن لهدا الأخير أن يختار ما بين:

- إما اختيار معدل وحيد "taux unique"،يتم على أساسه تسعير جميع الأموال المحصل عليها، والأموال المقرضة.
- أو اختيار مجموعة من المعدلات "taux multiples".أي أن يختار إحدى الطريقتين يتبع بالأساس كيفية تخصيص الأموال داخل البنك، وكيفية تشكيل مجمعات الأموال[1].

أولا: تخصيص الموارد في البنك التجاري:

تهدف الإدارة الجيدة للبنوك إلى تحقيق أعلى عائد ممكن، إلى جانب وظيفتها التقليدية المتمثلة في الحفاظ على الأموال المودعين وإنمائها، وذلك بتنويع وتخصيص الموارد المتاحة على مختلف أوجه الاستخدامات، بطريقة تحقق الملائمة ما بين السيولة و الربحية[2].

إذا فعملية التخصيص" تستند على الكيفيات التي يتم بها توزيع مضاد الأموال على أوجه الاستخدامات المختلفة".

وعادة ما تستخدم البنوك التجارية في تخصيص مواردها إحدى الطريقتين:

[1] J Bessis, OP.Cit, P : 460.

[2] د. فلاح حسين الحسني، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص: 68.

- مدخل مجمع الأموال"la méthode du pool unique":

تقوم فكرة مدخل مجمع الأموال على مبدأ تجميع كافة موارد البنك التجاري بغض النظر عن طبيعتها أو مصدرها، و تشكيل ما يشبه مجمع الأموال يضم كافة موارد البنك المتاحة، والتي يعتمد عليها البنك في تمويل استخداماته، كما هو موضح في الشكل الآتي:[1]

2-4: مدخل مجمع الأموال

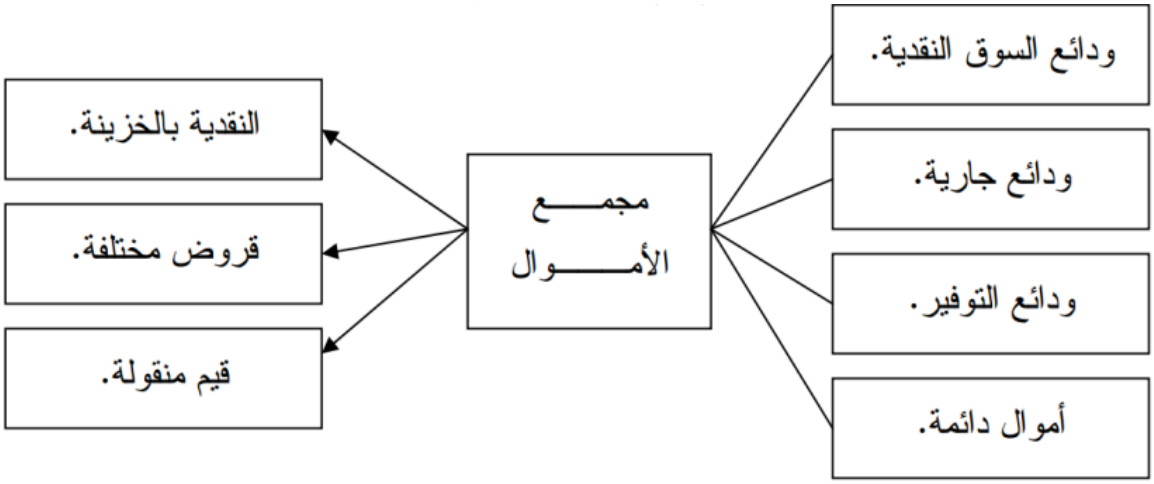

Source: E. Lamarque, Gestion Bancaire, e-Node et Pearson Education, France, 2003, P.152

ومن خلال هذا المجمع الداخلي للأموال، بإمكان البنك معرفة تكلفة الموارد التي يستخدمها في تمويل استخداماته، والتي تعبر عن فكرة معدل التنازل الوحيد، والتي تعطى بالعلاقة الآتية:[2]

$$\text{تكلفة الموارد} = \frac{\text{التكلفة النقدية للموارد + تكلفة تسير الموارد}}{\text{مجموع الأموال المتاحة}}$$

وبفرض أن تكلفة الأموال%t، أي أن كل دينار من الاستخدامات يتحمل ما مقداره t%، كتكلفة للموارد، هذه الأخيرة تستعملها خزينة البنك الداخلية كأساس موحد، أو كسعر موحد للتنازل عن أموالها.

[1] E. Lamarque, Gestion Bancaire, E-Node et Oearson Education, France, 2003, P 152.

[2] Sylvie de cousserges, gestion da la banque du diggnostique a la stratégie 3eme edition, Dumod, Paris, 2002, P 60.

- **مزايا و عيوب مدخل مجمع الأموال:** تمتاز هذه الطريقة ببساطتها و سهولة فهمها، وإمكانية تطبيقها بيسر من قبل الإدارة في البنوك، غير أنها تحتوي على بعض النقائص نذكر منها:

يتجاهل هذا المدخل التباين الكبير بين الموارد، من حيث الملكية، المدة أو التكلفة، حيث يتم خلط كافة الأموال التي يتم جمعها من مصادرها المختلفة في إطار واحد، يصعب بعد هذا التمييز بينها.

– لا يعطي هذا المدخل صورة واضحة عن طريقة تخصيص الأموال، بحيث يصعب على ادارة البنك معرفة مصدر الأموال المستخدمة.

– يقيس لنا هذا المدخل التكلفة كمتوسط حسابي، وبذلك فهو يساوي بين كافة الاستخدامات، من حيث التكلفة، ويمنع إدارة البنك من اتخاذ، أي سياسات تميزت ما بين الاستخدامات ونتيجة لهذه الانتقادات التي واجهت إلى مدخل مجمع الأموال، فبعض البنوك تفضل اعتماد أو تبني مدخل التخصيص المعدل[1].

– مدخل التخصيص المعدل "la Méthodes des pools Multiples":

يتضح لنا من خلال العرض السابق لمدخل مجمع الأموال، بأنه يهتم بالسيولة الكلية للبنك، وقد وجهت إليه انتقادات عديدة كانت السبب وراء إتباع بعض البنوك لمدخل المعدل، حيث يأخذ هذا الأخير بعين الاعتبار عدم التجانس بين الموارد والاستخدامات، ويقوم على فكرة تخصيص كل نوع من الموارد لتمويل استخدام معين، مثلما يوضح الشكل التالي:

[1] E. Lamarque, Op.Cit, P 152.

الشكل 2-5: مدخل التخصيص المعدل

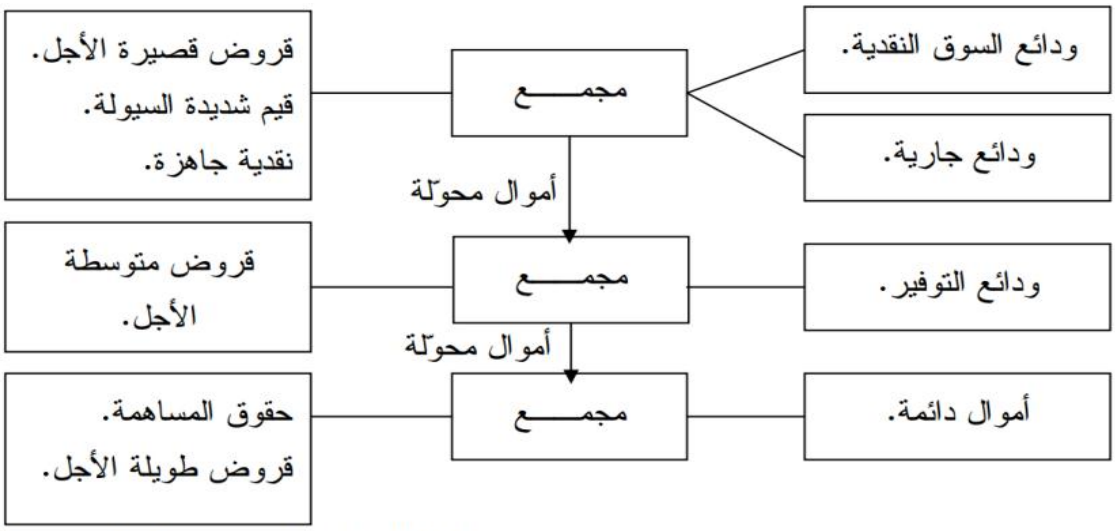

Source : E. Lamarque, Op.Cit, P.152

وبشكل عام، فان تخصيص الأموال في البنك يكون تبعا لسياسة الخزينة الداخلية، ولكن هناك شبه إجماع على التوزيع الآتي:

- الودائع تحت الطلب توجه لتمويل الاستخدامات السائلة.
- الودائع الأقل طلبا توجه لتمويل الاستخدامات متوسطة السيولة.

اما الأموال الدائمة و الودائع مستقرة، فتخصص لتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل، والتي عادة ما تكون سيولتها ضعيفة على عكس ربحيتها.

غير أن في بعض الأحيان، قد يلجا البنك في هذه الطريقة، إلى تحويل جزء من أموال المجمع الأول،والتي تمثل الموارد الجارية، والتي تفوق بكثير مبلغ الاستخدامات السائلة، إلى المجمع الثاني، فالثالث...الخ، كما هو مبين في الشكل أعلاه، فيجبر البنك على إضافة تكلفة تحويل الأموال.

"Cout de transfert"، والذي يساوي إلى مبلغ الأموال المحولة مضروبا في معدل فائدتها.

تكلفة الأموال المحولة = قيمة الأموال المحولة × سعر الفائدة المدفوع على هذه الأموال

و عليه فان تكلفة كل نوع من الموارد تعطى بالعلاقة الآتية: [1]

$$\text{تكلفة أموال المجمع} = \frac{\text{تكلفة الأموال (النقدية + التسيير) + تكلفة الأموال المحولة}}{\text{الأموال المتاحة للمجمع + الأموال المحولة}}$$

وبذلك فان كل استخدام معين يتحمل تكلفة موارد محددة، تتوقف على نوع مجمع الأموال الذي تم تمويله عن طريقه، وعليه فإننا نلاحظ أن البنك قد اعتمد على أكثر من سعر واحد للتنازل الداخلي للأموال.

ثانيا: هامش الوساطة في البنك التجاري " La marge d`intermédiation " :

يحتوي هامش الوساطة في البنك التجاري على هامش ثابت على الموارد والاستخدامات " Une marge pérenne"، وهامش عشوائي "Une marge Aléatoire"، ناتج عن الفرق في المدة أو الاستحقاق مابين الأصول والخصوم، ويعبر عن المخاطر المرتبطة بعملية التحويل (خطر السيولة + خطر الصرف + خطر أسعار الفائدة)، والتي تتوقف تكلفتها على كفاءة إدارة الأصول والخصوم " ALM" في تسيير مثل هذه المخاطر.

و فيما يلي شكل يبرز مختلف مكونات هامش الوساطة في البنك:

[1] Sylvie de cousserges, Op. Cit, P : 136.

الشكل 2-6: مكونات هامش الوساطة في البنك

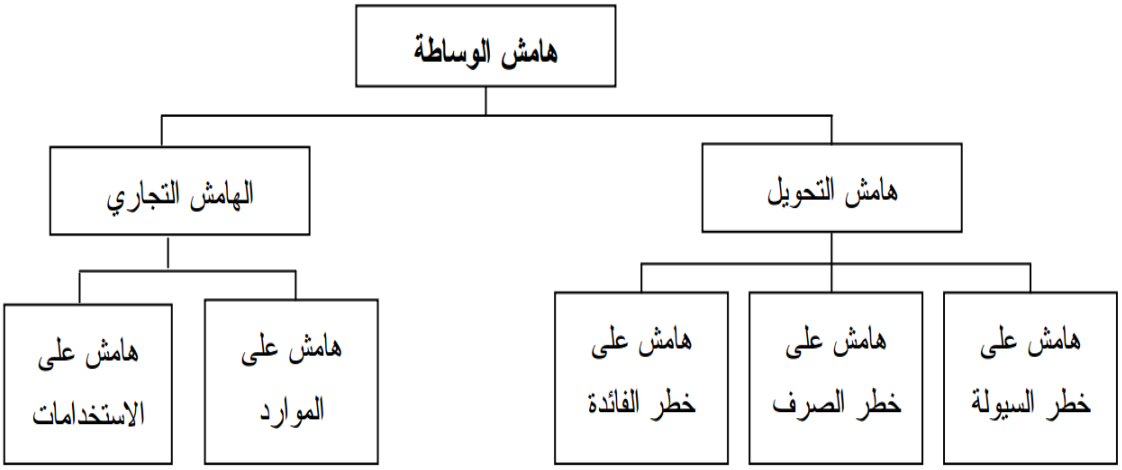

Source : M. Rouach, Le Contrôle de Gestion Bancaire et Financier, Banque Edition, 3éme édition, Paris, 1998, P.130

1 – الهامش التجاري: ويساوي إلى مجموع كل من الهامش التجاري على الموارد، والهامش التجاري على الاستخدامات.

- **الهامش التجاري على الموارد** "Marge commerciale sur Ressources":

و يمثل الفرق بين سعر التنازل الداخلي للأموال (سعر بيع الموارد الى الخزينة)، وسعر الفائدة المقدم للزبائن على الودائع.

- **الهامش التجاري على الاستخدامات**"Marge commerciale sur emplois":

ويعبر عن الفرق بين سعر الفائدة المقدم للزبائن (على الاستخدامات)، وسعر التنازل الداخلي على الأموال (سعر شراء الأموال في الخزينة الداخلية للبنك)[1].

[1] M. Rouach, **Le Contrôle de Gestion Bancaire et Financier**, Banque, 3eme édition, Paris, 1998, P : 130-131.

وعموما يعبر الهامش التجاري على الموارد، على قدرة البنك على جمع الودائع بأقل من سعر الفائدة في السوق، في حين يعبر الهامش التجاري على الاستخدامات، على قدرة البنك على الإقراض بسعر اكبر من سعر الفائدة في السوق.

2 – هامش التحويل: تحصل الخزينة الداخلية للبنك من خلال وظيفة تسيير الموارد (جمع الموارد بين الوحدات التجارية وإعادة توزيعها)، على هامش مساو الى الفرق بين تكلفة الأموال المحصل عليها، ومعدلات تمويل الاستخدامات يدعى هامش التحويل Marge de transformation، أو هامش الخزينة الداخلي " Marge de trésorerie interne"، يسمح البنك بتغطية مخاطر التحويل (خطر السيولة ، خطر الصرف، خطر أسعار الفائدة) ويحسب كالآتي: [1]

هامش التحويل = الاستخدامات × سعر التنازل الداخلي للاستخدامات – حجم الموارد× سعر التنازل الداخلي للموارد – (الاستخدامات – الموارد) × معدل الفائدة في السوق النقدي.

ملاحظة: يمكن لهامش التحويل أن يكون منعدما ، في حالة تساوي كل من سعر التنازل على الموارد، و سعر التنازل على الاستخدامات، مع معدل الاقتراض من السوق النقدي.

فإذا كان لدينا تكلفة الموارد =5%، معدل الاقتراض = 12% وسعر التنازل الداخلي للأموال = 10%، في حين أن سعر الفائدة في السوق يساوي 8%، و كان لدينا مجموع الموارد =60، مجموع الاستخدامات =100 فان:

- الهامش التجاري على الموارد =(5 – 10)% × 60 = 3.
- الهامش التجاري على الاستخدامات =(12 – 10)% ×100 = 2.
- الهامش التجاري الإجمالي =3 + 2 =5.

[1] J. Bessis Op. Cit, P : 445.

- هامش التحويل = 100 × 10% – 60× 10% – 40 × 8% =10–6–2.3 = 0.8.

ومجموع كل من الهامش التجاري وهامش التحويل يشكل للبنك الهامش المالي للوساطة كما يوضحه الشكل الموالي[1]:

الشكل 2–7: كيفية تشكل هامش الوساطة في البنك

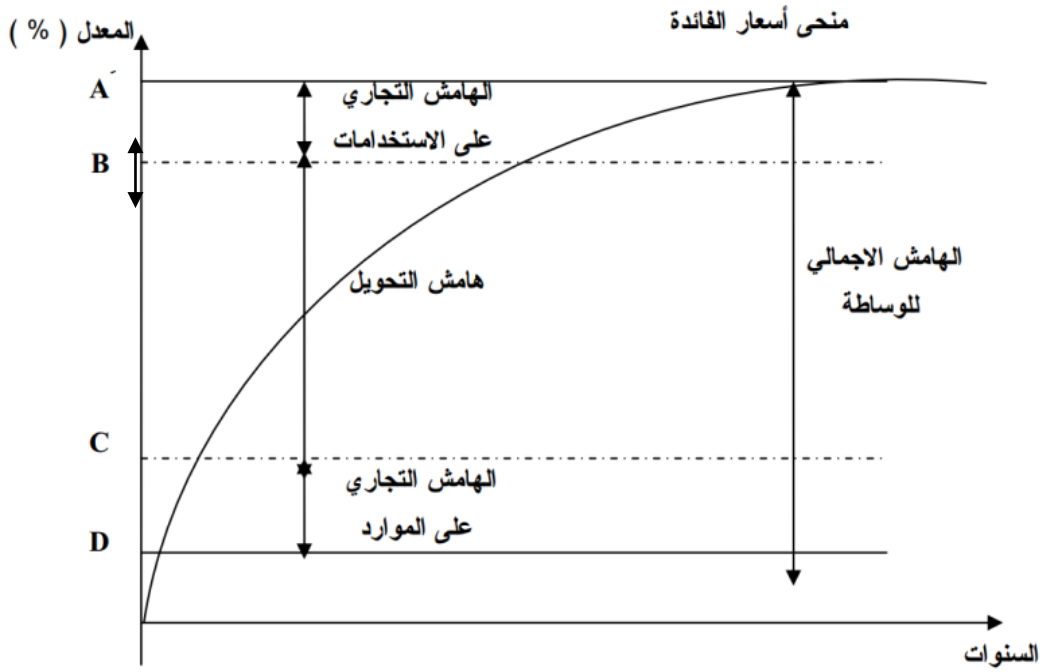

Source : Sylvie De Coussergues, Gestion de La Banque "Du Diagnostique à La Stratégie", 3éme, Dunod, Paris, 2002, P.129

A:سعر الفائدة المطبق على الاستخدامات.

B:سعر التنازل الداخلي على الاستخدامات TCI_{EMP}

C:سعر التنازل الداخلي للمواردTCI_{RES}

D:سعر الفائدة على الودائع

[1] Sylvie de cousserges, OP. Cit, P : 129.

نستنتج مما سبق أن مسؤولية اختيار هامش مناسب لتغطية مخاطر التحويل تقع على عاتق الخزينة الداخلية للبنك ، التي بمساعدة محاسبية من خلية إدارة الأصول و الخصوم، تقوم بتقدير تكلفة هذه المخاطر الواجب إطفائها ، وإضافة تكلفتها إلى سعر شراء الأموال من الوحدات التجارية (سعر التنازل الداخلي) كما يمكن لها أيضا أن توجه بشكل مباشر إستراتيجية البنك التجارية في تحديد أسعار القروض بصفتها المتحكم الوحيد في السيولة العامة للبنك، أما عن الأخطار التجارية الخاصة بعجز العملاء، فتكفل بها الوكالات التجارية عن طريق تحميل تكلفتها مباشرة للعملاء، وفيما يلي رسمين بيانيين يوضحان على التوالي دور كل جهة وظيفية في تكوينه سعر القرض المصرفي، ومختلف المراحل التي يتشكل بها.

الشكل 2-8: أهم المراكز المسؤولة عن قرارات التسعير في البنك

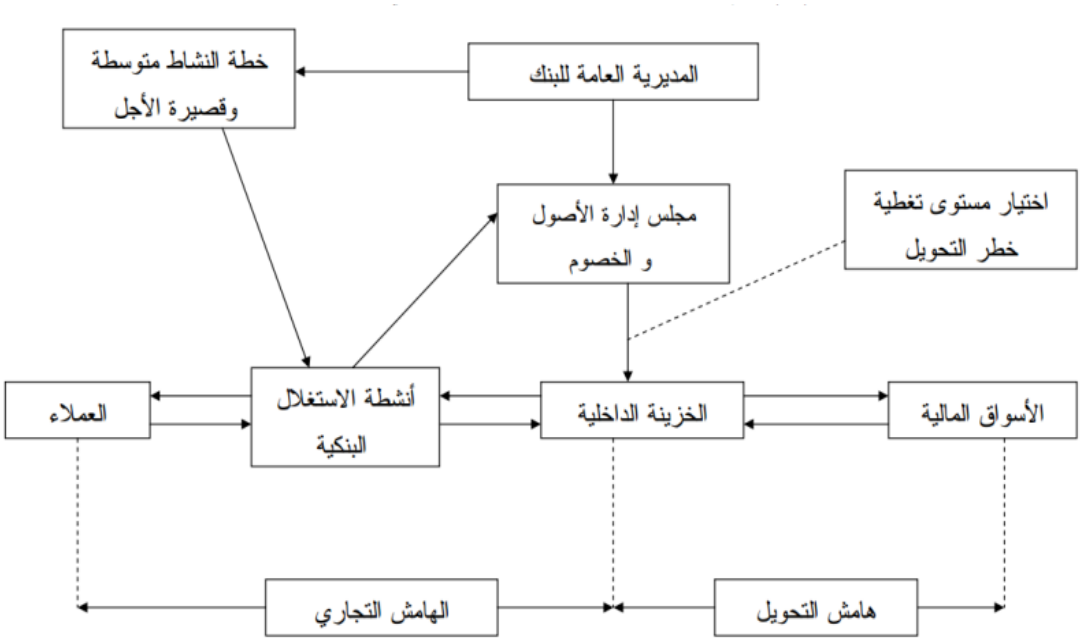

Source : Jaques Darmon, Stratégies Bancaires et Gestion de Bilan, Economica, Paris, P.331

الشكل 2-9: كيفية تشكل سعر القروض المصرفية

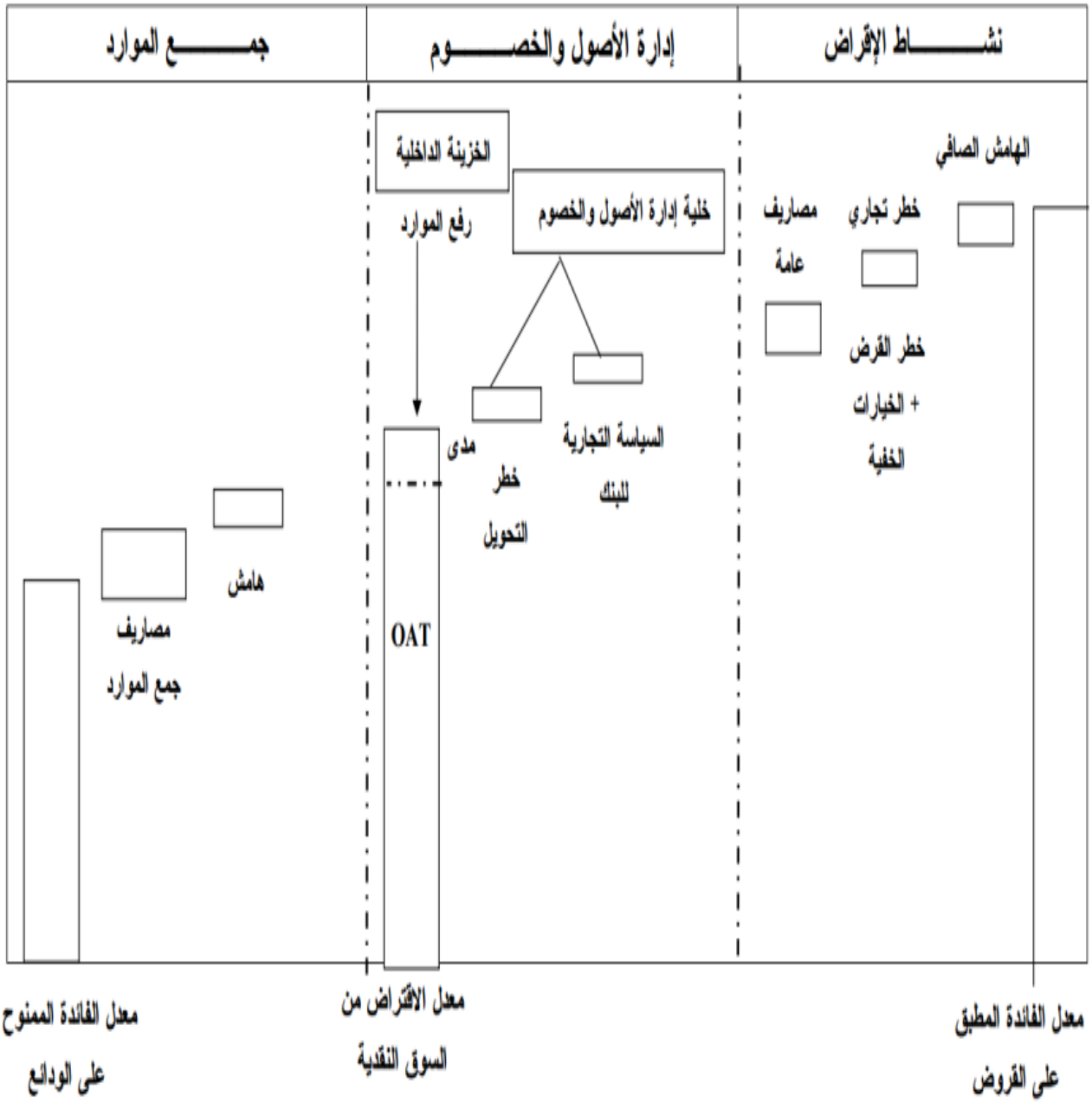

SOURCE : J. Darmon, OP. Cit, P.328

المبحث الثاني: قياس تكلفة الأموال

إن البنك التجاري يهتم كثيرا بتكلفة الأموال التي يتحصل عليها سواء من أموال الملكية أو الاقتراض وذلك للأسباب الآتية:

- يبحث البنك التجاري دائما عن التوليفة المثلى من الموارد، الأقل تكلفة والتي تسمح له بتحقيق أعلى عائد ممكن من الحاجة إلى تحمل مخاطر مرتفعة.
- إن التحديد الدقيق لتكلفة الموارد، يسمح للبنك بمعرفة معدل العائد الواجب الحصول عليه من الاستخدامات.

إذا فتكلفة الأموال تعتبر محددا أساسيا لقياس تكلفة القروض التي يقدمها البنك التجاري، ولاحتساب هذه التكلفة عادة ما تعتمد البنوك على تكلفة الأموال المرجحة والأوراق، أي استخدام متوسط تكلفة كل من القروض، الأسهم الممتازة، والأسهم العادية، مرجحة بأوزانها نسبة إلى الهيكل المالي للبنك.

المطلب الأول: مصادر الأموال في البنك التجاري

تعتمد البنوك التجارية في مزاولة نشاطها على نوعين مصادر التمويل: [1]

1-**مصادر داخلية:** تتمثل في حقوق الملكية والتي تشمل كل من رأس المال والاحتياطات بكافة أنواعها بالإضافة إلى الأرباح الغير موزعة.

2-**مصادر خارجية:** تتمثل في الأساس في الودائع بمختلف أنواعها، القروض إضافة إلى المصادر الحديثة للسيولة أو ما تسمى بودائع السوق النقدية.

[1] Zollinger et E. Lamarque, Marketing et stratégie de la banque, 3emedition, Dunod, Paris, 1995, P : 83.

أولا: تكلفة حقوق الملكية

يعتبر موضوع تكلفة حقوق الملكية من المواضيع الهامة و الرئيسية في مجال الإدارة المالية داخل البنوك، وذلك كون حقوق الملكية تلعب دورا هاما في نشاط البنك، وضمان عائد مناسب لأصحاب الملكية، أصبح واحد من أهم معايير الأداء في الصناعة المصرفية، غير انه من الواجب أولا ضبط مفهوم أموال الملكية المستخدمة في قياس التكلفة.

- **مفهوم الأموال الخاصة:**

يوجد مجموعة من التعاريف للأموال الخاصة نذكر منها: [1]

1- **الأموال الخاصة المحاسبية:** تعبر الأموال الخاصة المحاسبية عن مجموع رأس المال الاجتماعي، الاحتياطات بكافة أنواعها، الأرباح الغير موزعة، مضافا إليها الأموال المخصصة لمواجهة المخاطر البنكية العامة.

تستخدم الأموال المحاسبية عادة في حساب العائد على حقوق الملكية، والذي يساوي إلى النتيجة الصافية منسوبة إلى الأموال الخاصة، وعادة ما تتراوح هذه النسبة ما بين 12.5% الى 15% بعد الضريبة في معظم البنوك العالية الأداء.

2- الأموال الخاصة التنظيمية: يمثل عنصر رأس المال الضمان الوحيد أمام مختلف المخاطر التي يواجهها البنك التجاري، لذا فالجهات الوصية على عمل البنك غالبا ما تحث هذه الأخيرة على التوفيق بين حجم رأس المال، لمخاطر المحتملة الحدوث، لذا فالأموال الخاصة التنظيمية يتم تحديدها أخذا بالمعايير الاحترازية التي تصدرها الجهات الوصية على عمل البنوك ، بطريقة تضمن قيام رأس المال

[1] د. أحمد عبد الفتوح الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص: 34.

بمختلف الوظائف التقليدية المنوطة به(وظائف تشغيلية، ضمان. الخ)، إضافة إلى تخصيص جزء منه لمجابهة الخسائر المحتملة

3- الأموال الخاصة الاقتصادية: يحتوي كل نشاط يقوم به البنك على مخاطر متوسطة ثابتة، يقوم البنك باحتوائها من خلال هامش التحويل، أو إضافتها مباشرة إلى تكلفة الخدمة غير أن ّهذه المخاطر عبارة عن توقعات رياضية، ويمكن للمخاطر الفعلية أن تحيد عليها زيادة أو نقصانا، ومن ثم ينبغي على رأس المال تغطية هذه المخاطر في حال وقوعها. من هذا المنطق برز مصطلح الأموال الخاصة الاقتصادية والتي تعرف على أنها "حجم الأموال الخاصة التي تسمح بتغطية كافة المخاطر الفعلية التي يحتمل أن يتعرض لها البنك و ذلك عند مجال ثقة معلوم" الأمر الذي يعتمد على عاملين أساسيين:

- تحديد المخاطر الواجب تغطيتها.

-القياس الموضوعي لكافة المخاطر الفعلية.

ثانيا: قياس تكلفة الملكية[1]

1- تعريف تكلفة الملكية: تعرف تكلفة الأموال الخاص بأنها:"المعدل الواجب على البنك أن يحققه في استثماراته حتى يستطيع ان يحافظ على قيمته في السوق، و أن يجتذب إليه الأموال التي يحتاجها".

كما تعرف أيضا على أنها " الحد الأدنى من العائد الذي يأمل المساهم الحصول عليه نظير قبوله بالخطر"، وبشكل عام تعبر تكلفة أموال الملكية لدى البنك، عن الحد الأدنى من العائد الذي يرغب المستثمر الحصول عليه، مقابل اقتناءه أسهم البنك، وتحمله مخاطر هذا الأخير، أو بكلمات أخرى، تعبر هذه الفكرة عن مفهوم تكلفة الفرصة البديلة فإذا وجد المستثمرون فرص استثمارية خارج

[1] د. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص: 55.

البنك تحقق على الأقل 10%، وتحمل نفس درجة الخطر هذا يعني أن تكلفة الفرصة البديلة لأموالهم المستثمرة في البنك تساوي إلى 10%، فإنهم لن يقبلوا أن يستخدم البنك أموالهم بعائد يقل عن 10%.

2-نماذج قياس تكلفة الملكية: يولي البنك أهمية كبيرة لتقدير العائد الذي يطالب به أصحاب الملكية لسببين رئيسيين: [1]

- تعبر تكلفة حقوق الملكية عن العائد الذي يطالب به المستثمر ونظير قبولهم بخطر معين، وأن تدني هذا العائد عن المستوى المطلوب سينعكس سلبا على قيمة البنك.

- ينبغي على البنك ضمان حد معين من العائد على عملياته التي يقوم بها يسمح بتغطية هذه التكلفة وتحقيق هامش كاف لامتصاص باقي المصاريف.

وعموما يمكن للبنك تقدير العائد الذي يطالب به المستثمر باستخدام إحدى الطريقتين:

- **طريقة معدل النمو الثابت" نموذج جوردن" :**

تفترض هذه الطريقة أن أرباح الأسهم العادية تنمو بمعدل ثابت و يتم حساب العائد المطلوب على الملكية بقسمة التوزيعات المتوقعة خلال العام القادم على القيمة السوقية لسعر السهم، مضافا إليها معدل نمو التوزيعات (مع اقتراض ثباته) ، و ذلك باستخدام العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد المطلوب} = \frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{أرباح السهم}} + \text{معدل نمو أرباح السهم العادي}$$

أما في حالة إصدار أسهم جديدة ، فيتم احتساب العائد المنتظر وفق العلاقة: [2]

[1] د. زياد رمضان، **الإدارة المالية في شركات المساهمة**، دار صفاء، عمان، 1998، ص: 317.

[2] محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، **الإدارة المالية، مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 27.

معدل العائد المطلوب على الأسهم العادية

معدل العائد المطلوب = ——————————————

1- النسبة المئوية لتكلفة إصدار الأسهم الجديدة

ملاحظة: يمكن المعدل السابق الذكر ، معدل العائد بعد الضريبة ، إما عن العائد الذي يطالب به الملاك من قبل خصم الضريبة، فيحسب كالآتي:

صافي العائد بعد الضريبة

معدل الضريبة = ——————————————

1- معـــــدل الضريبة

- **طريقة معدل العائد المعدل بالخطر "نموذج الخطر":**

يرتبط العائد الذي يطالب به المستثمر بتكلفة الفرصة البديلة، أي بالعائد المضمون الخالي من المخاطر، إضافة إلى تعويض يتناسب مع حجم المخاطر.

تلك هي الفكرة التي يقوم عليها هذا النموذج، و لبلورتها في قالب رياضي قام بمجموعة من الباحثين بصياغة نموذج رياضي بغية تقدير العائد الذي يطالب به المساهمون، يسمى نموذج العائد المعدل بالخطر.

حسب هذه الطريقة يتعرض المستثمر إلى نوعين من المخاطر: [1]

- مخاطر خاصة: خاصة بالمنشاة نفسها حيث يمكن للمستثمر (البنك) تفاديها بسهولة عن طريق التنويع.

-مخاطر عامة أو منتظمة: ناجمة عن تقلبات السوق والتغير المستمر في الظروف الاقتصادية، وبالتالي لا يمكن للمستثمر أن يتفاداها ، فبافتراض امتلاك البنك لمجموعة من الأصول

[1] د. محمد صالح الحناوي وجلال إبراهيم العيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 280.

(قروض + قيم منقولة) بإمكان البنك تفادي الخطر المرتبط بمؤسسة معينة (الخطر الخاص)، غير انه لا يستطيع تجنب الخطر العام الذي يصيب السوق، فحسب هذه الطريقة يتم تعويض المستثمر أو المساهم فقط عن الأخطار التي يكون مجبرا على تحملها أي المخاطر العامة، أما المخاطر التي يمكن للبنك تجنبها (المخاطر الخاصة) فلا يتم تعويضه عنها.

المطلب الثاني: قياس تكلفة إعادة التمويل

يتحمل البنك التجاري في سبيل حصوله على الموارد نوعين من التكاليف: [1]

-تكلفة نقدية: وهو المبلغ النقدي او الفائدة المباشرة التي يدفعها البنك لأصحاب الودائع نظير تخليهم عن أموالهم.

-تكلفة تسيير الموارد: وتمثل مجموع المصاريف التي يتحملها البنك للحصول على هذه الموارد كمصاريف الموظفين، الآلات، الإشهار...الخ، وعموما تستخدم البنوك التجارية في حساب تكلفة أموالها إحدى الطريقتين: [2]

- **متوسط التكلفة الفعلية للأموال:** وهي الطريقة الأكثر شيوعا لتقدير تكلفة الأموال في البنوك، حيث تركز على خليط الأموال الذي استخدمه البنك بالفعل في الماضي، و تتمثل تكلفة الأموال حسب هذا المدخل في حاصل ضرب معدلات الفائدة المدفوعة في كمية الأموال من كل مصدر، وذلك للحصول على التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال.

[1] Sylve de Coussergues, Op.Cit, P : 134.

[2] محمد الصالح الحناوي، **مرجع س بق ذكره**، ص 281.

- **التكلفة الحدية للأموال:** على عكس الطريقة الأولى التي تعتمد على التكلفة التاريخية للأموال، فان التكلفة الحدية للأموال تنظر إلى ما يحدثه قرار التحويل الحالي في المستقبل، فهي تركز على التكلفة الحدية فقط و هي ما أضافه الإقراض أو مصدر التمويل الجديد إلى تكلفة الأموال.

$$\text{التكلفة الحدية للأموال} = \frac{\text{إجمالي تكاليف التمويل}}{\text{الأموال الجديدة}}$$

تعتبر كل من التكلفة المتوسطة والتكلفة الحدية طرق جيدة ومقبولة لتحديد العائد المطلوب على الموجودات غير أنه تفضيل طريقة على أخرى يتوقف على الغرض من عملية تقدير التكلفة، فالتكلفة المتوسطة للأموال تساعد على تقييم الأداء السابق للبنك في حين أن التكلفة الحدية تفيد البنك في اتخاذ القرار حول ما هي نوعية او مصدر الأموال التي يجب أن يركز عليها في المستقبل، ويحاول اجتذابها بمعنى أن التكلفة الحدية تسمح بمعرفة المصادر الأقل تكلفة.

- **تكلفة الأموال المرجحة للأوزان:** بعد معرفة كل من تكلفة حقوق الملكية، نأتي الى حساب الأموال المرجحة بالأوزان، و ذلك بإضافة تكلفة الديون المالية الى العائد على الاموال الخاصة، مع احترام نسبة التمويل من كل مصدر، وذلك وفق العلاقة :

حيث: [1]

CP: تمثل الأموال الخاصة

D: الديون المالية

Ce: إجمالي الموارد الصافية (الأموال الخاصة + الديون المالية الصافية)

Ke: العائد المطلوب من المساهمين

[1] د. محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 300.

Ki: تكلفة الديون المالية بعد الضريبة

ملاحظة: بالنسبة إلى تكلفة الأسهم الممتازة فهي تشبه تكلفة الاقتراض، فهي معدل العائد الذي يجب تحقيقه على الاستثمارات الممولة بواسطة الأسهم الممتازة، وهذا المعدل المطلوب هو في الواقع عبارة عن توزيعات السهم الممتاز الواحد مقسوما على السعر الذي تحصل عليه البنك من ربع سهم واحد من إصدار جديد للأسهم الممتازة.

$$\text{تكلفة الأسهم الممتازة} = \frac{\text{توزيعات السهم الواحد}}{\text{صافي الأسهم}}$$

المطلب الثالث: مردودية الموارد

بعد تحديد تكلفة الموارد الموزعة على مختلف الاستخدامات، فهو مجبر على القيام بحساب كل من الهامش على الاستخدامات والمساوي إلى:[1]

الإيرادات الناتجة عن الاستخدامات – تكلفة الموارد (النقدية + التسيير).

ومن خلال هذا الهامش بإمكان البنك حساب معدل مردودية الاستخدامات من خلال العلاقة:

$$\text{معدل المردودية} = \frac{\text{الهامش على الاستخدامات}}{\text{مجموع الاستخدامات}}$$

وفي حال رغبة البنك المقارنة بين مجموعة من الاستخدامات، فهو مجبر على القيام بحساب معدلات المردودية لجميع أنواع الاستخدامات، ويصنفها بحسب ربحيتها بغرض تنميتها وتطويرها في المستقبل.

[1] Sylve de Coussergues, Op.Cit, P : 137.

كما يمكن أيضا للبنك الجمع بين جميع الاستخدامات ، داخل صنف واحد (فئة واحدة)، وبذلك يظهر لدينا هامش وحيد على الاستخدامات ونعدل وحيد للمردودية ،يسميان على الترتيب: الهامش الإجمالي و المعدل العام للمردودية، ويمكن تلخيص مجموع العلاقات السابقة في سلسلة الجداول الآتية التي توضح لنا كيفية حساب تكلفة الموارد المحصل عليها، العائد من استخداماتها، وكذا مردوديتها.

الجدول 2-2: قياس تكلفة الموارد في البنك

نوع الموارد	متوسط الموارد	متوسط الاستخدامات الإلزامية	متوسط الأموال المتاحة	التكلفة النقدية	تكلفة التسيير	التكلفة الكلية للموارد
-ودائع السوق النقدية	A		C	D	E	F
-ودائع جارية	A	B	C	D	E	F
-ودائع التوفير	A	B	C	D	E	F
-أموال دائمة	A	B	C	D	E	F
المجموع	A	B	C	D	E	F

الأموال المتاحة = حجم الموارد- الاستخدامات الإلزامية

تكلفة الموارد = التكلفة النقدية+ تكلفة التسيير

- فإذا اعتمدنا مدخل مجمع الأموال تصبح لدينا التكلفة الكلية للموارد $t = \frac{£FI}{Ci}$

الجدول 2-3: قياس ناتج الاستخدامات في البنك

الاستخدامات	متوسط الاستخدامات	النتائج النقدية	تكلفة التسيير	تكلفة الموارد المخصصة	الهامش على الاستخدامات
-نقدية	G		K	F	I
بالخزينة	G	H	K	F	I
-قروض مختلفة	G	H	K	F	I
-قيم منقولة					
المجموع	G	H	K	F	I

-معدل مردودية الاستخدامات = $\frac{£Li}{£Gi}$ معدل مردودية الاستخدام I = $\frac{Li}{Gi}$

-الهامش على الاستخدامات =£Ii

-المعدل العام للمردودية = $\frac{£Li}{£Ci} = \frac{£Li}{£Gi}$

-الهامش العام للوساطة = £Ii

الجدول 2-4: قياس مردودية موارد البنوك

نوع الموارد	متوسط حجم الموارد	تكلفة الموارد	ايراد الموارد من الاستخدامات	الهامش على الموارد
-ودائع السوق النقدي	A	F	M	N
-ودائع جارية	A	F	M	N
-ودائع التوفير	A	F	M	N
-اموال دائمة	A	F	M	N
المجموع	£Ai	£Fi	£Mi	£Ni

الهامش على الموارد = إيرادات الموارد – تكلفة الموارد

وفي حال استخدام البنك لطبقة مجمع الأموال يتم احتساب مردودية الموارد من الاستخدامات وفق العلاقة:

$$Mi = \frac{£Ki - £Hi}{£Gi} \times Ci$$

معدل مردودية المورد i = $\frac{Ni}{Ai}$

إذا فتكلفة الأموال المحصل عليها داخل البنك تتوقف بالأساس على تكلفة الخليط المكون لهيكله المالي، إذ تتأثر التكلفة المتوسطة المرجحة بعوامل عامة، تؤثر على تكلفة كافة عناصر الخصوم (الظروف العامة في السوق، مستوى العرض النقدي، السياسة النقدية المتبعة في البلاد ،...الخ)، وعوامل خاصة بكل عنصر من عناصر التمويل، ينبغي على البنك التركيز عليها، ودراسة تأثيرها على تكلفة هيكله المالي.

المبحث الثالث: قياس تكلفة أخطار القرض

يعتبر خطر القرض من أهم الإخطار التي تعيشها البنوك الحالية، فمهما كانت خبرة البنك ودقة الدراسة الائتمانية التي قام بها ،يستحيل عليه التغطية الكلية لهذا الخطر

لذلك أصبح خطر القرض جزاء من نشاط البنوك التجارية، وإلغاءه هو إلغاء للنشاط الاقتصادي ككل، ومهمة البنوك تنحصر في جعل نسبة الخطر مقبولة، وبالتالي فان كل قرض أو قرار ائتماني، فهو يحمل درجة من المخاطر عادة ما تدخل بشكل مباشر في تكلفته، وتحسب في سعر القرض.

المطلب الأول: خطر القرض

يوجد العديد من التعاريف لخطر القرض، تصب جميعها في مجرى واحد ، حيث تعرف خطر القرض على انه "خطر تحقق خسارة كلية او جزئية في حال عجز الطرف المقترض عن الوفاء بالتزامه" [1].

و يمكن إرجاع سبب عجز العميل عن السداد إلى ثلاث أسباب رئيسية:

1- أسباب تتعلق بالبنك (مخاطر تشغيلية).

2-أسباب تتعلق بالظروف العامة.

3- أسباب تتصل بأداء المقترض.

[1] H. Calvet, Technique Bancaires, "Méthodologie de L'Analyse Financiére des Etablissement de Crédit" 2eme édition, Economica, 2002, P : 139.

يعد تعريف خطر القرض وأهم محدداته ، سنأتي الآن على ذكر أهم الأسباب التي تقف وراء عجز العميل عن الدفع وإعلان إفلاسه، من خلال دراسة أسباب العجز في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم ، نظرا للخصوصية التي تميزها عن باقي زبائن البنك:

- عادة ما يكون رأسمالها منخفضا، ما يجعلها تترد دوريا على البنوك التجارية لدعم رأسمالها العامل

- تعتمد بالدرجة الأولى على التمويل البنكي، ذلك لان حجم رأسمالها لا يسمح لها الدخول بسهولة إلى مختلف أسواق المال.

- تتوقف قدرتها على السداد على نتيجة النشاط (الاستغلال)،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتمال عجزها عن باقي المؤسسات.

المقصود في هذا المطلب هو خطر القرض بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية كلها وليست المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1].

[1] أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب "قراءة في واقع وقائع الأزمة"، ص: 45-48.

الجدول 2-5: أسباب العجز في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "PME"

سبب العجز	النسبة
1-تخفيض النشاط	**%33.2**
-انخفاض مفاجئ في الطلب	**%15.7**
-انخفاض ظرفي في الطلب	**%8.2**
-فقدان عميل مهم	**%4.5**
2-تخفيض هامش الربحية	**%17.6**
-اختيارات إستراتيجية غير ملائمة	**%5.2**
-عدم مرونة السعر أو ارتفاع سعر البيع	**%3.4**
-ارتفاع مصاريف الأجور	**%3.4**
3-مصاريف خاصة بالميزانية	**%18.7**
-فقدان مجموعة من العملاء المهمين	**%8.6**
-سحب البنوك لتمويلاتها	**%4.1**
4-مشاكل في الإدارة	**%23**
-عدم القدرة على الإدارة	**%6.2**
-ضعف تكوين المديرين و نقص كفاءتهم	**%5.2**
-عدم التنسيق و التنظيم على مستوى الفرقة الإدارية	**%5.2**
-عدم التحديد الدقيق لأسعار التكلفة	**%4.5**
5-أسباب طارئة	**%6.4**
-اختلاس أموال عامة	**%2.6**
-وفاة أو مرض احد المسيرين	**%23**
-كوارث طبيعية	**%1.5**

Source : **Enquéte "CEPME" 1986 Classmant a Partir d'entreprises par lesquelles n' etaient citeés d une seule cause**, repris par H. De la Bruslerie, Analyse Financiere et Risque de crédit, 2eme édition, Economica, Paris, p : 298.

المطلب الثاني: قياس تكلفة القرض

مثلما تم تعريفه سابقا يعبر خطر القرض عن المقدار المالي المعرض للخسارة في حال عجز العميل عن السداد، وعليه فان تكلفة خطر القرض تعبر عن المبلغ المالي المخصص لتغطية هذه الخسارة المتوقعة[1].

أولا: قياس حجم متوسط الخسائر

المبدأ الأساسي لقياس تكلفة خطر هو قياس حجم متوسط الخسائر التي يتسبب فيها عجز العميل عن السداد، بعد خصم الضمانات والمبالغ الأخرى التي يمكن استرجاعها وتحسب قيمة خطر القرض وفق العلاقة:[2]

خطر القرض=احتمال العجز× قيمة القرض(1- معدل التغطية)

إذا فالخطوة الأولى في تحديد خطر القرض، هي التقدير الكمي لاحتمال العجز بشكل يسمح بوضع مخصصات اقتصادية تسمح بمواجهة المخاطر الثابتة في المستقبل.

ثانيا: طرق قياس احتمال العجز

يعتبر خطر تعثر القروض من الأخطار الشائعة التي تهدد كيان ومركز البنوك المالي، ولتفادي هذا الخطر تهتم البنوك بالتسيير الوقائي لخطر القرض عن طريق الحساب المسبق لاحتمال عجز المؤسسات :

1-طريقة التنقيط: "**Le crédit scoring**"هي تقنية تسمح بالتعبير عن الخطر الذي يمثله المقترض بالنسبة للمؤسسة المقترضة، وذلك من خلال إعطاء أو منح علامة"Score " تسمح للبنك بالتمييز بين الزبائن الجيدة والزبائن المعسرة، ولقد ظهرت الأبحاث الأولى في هذا الاتجاه بالولايات المتحدة

[1] J. Bessis, Op.Cit, P : 255.

[2] Sylvie de coussergques, Op.Cit, P : 175.

الأمريكية عندما لاحظ بائع سيارات قديمة آن الزبائن الذين اشتروا من عنده سيارات بواسطة قرض بنكي و وجدو صعوبات في التسديد لهم خصائص عديدو مشتركة.

لذلك فقد استخدمت هذه الطريقة في بداية الأمر لتقييم خطر المقترضين الخواص "Emprunteurs particuliers"، ليتم تعميمها بعد ذلك إلى باقي المؤسسات ولاستخدام هذه الطريقة يقوم البنك بمجموعة من الخطوات[1].

-تحليل الخصائص المميزة للمجموعات"Analyse Discriminante ": بالاعتماد على المعلومات التاريخية يقوم البنك بمعرفة مختلف الخصائص التي تميز الزبائن العسرة عن الزبائن الجيدة، وتلخيص هذه الخصائص في مجموعة من المعايير، التي تعكس ملاءة المقترض كالدخل، المهنة، عدد أفراد الأسرة ...الخ، مع إعطاء معاملات ترجيحية بحسب أهمية المعيار.

-تحديد النقطة الكلية"Score total ": كل معيار تمنح عنه نقطة مرجحة، وفي الأخير يتم جمع كل النقاط ومن الطبيعي أن الزبائن الجيدين يحصلون على نقاط أكبر.

وفي الأخير بإمكان البنك انطلاقا من هذه النقاط، وضع رزنامة خاصة بتصنيف أصناف العملاء مقابل احتمال عجزهم، وهذا يرجع إلى خبرة البنك وأهلية موظفيه.

2-معادلة التمييز"Fonction score ": تقوم معادلة التمييز بخلق علاقة خطية ما بين نسب كمية مختلفة، تخص نشاط المؤسسة بهدف التمييز بين المؤسسات الجيدة والمؤسسات ذات الوضعية السيئة، بالإضافة إلى التعرف على احتمال عجز المؤسسة في المستقبل.

وسوف نتعرض إلى معادلة التمييز من خلال نموذج التمان إلى الكشف عن الشركات ذات المخاطر والمعرضة للإفلاس والشركات الناجحة، ويستند إلى خمس نسب مالية هي:

[1] Sylvie de coussergques, Op.Cit, P : 177.

$x1$:رأس مال العامل /مجموع الأصول.

$x2$: الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول.

$x3$: الأرباح قبل توزيع الفوائد، وقبل دفع الضريبة/إجمالي الأصول.

$x4$: القيمة السوقية لحقوق الملكية/القيمة الدفترية للمديونية.

$x5$: المبيعات/ إجمالي الأصول.

وتكون معادلة التمييز حسب هذا النموذج: [1]

$$\mathbf{Z= 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 1.0X_5}$$

3- التدليل الرمزي الخارجي: إن القياس الكمي لاحتمال عجز العميل عن السداد يعد عملية غاية في العقيد، وتتطلب دراسات وأبحاث وكفاءات بشرية ليست في متناول العديد من البنوك، لذلك تلجا بعض البنوك إلى معرفة الجدارة الائتمانية للعميل عن طريق اللجوء إلى وكالات الترميز المتخصصة "Agences de Notation " التي تصنف المؤسسات حسب ملاءتهم، وتخصص لكل صنف او فئة معينة احتمال عجز محدد.

إذا فالترميز يكون نتيجة" تقييم مستمر كمي أو كيفي للجهات المقترضة"، وذلك عن طريق إعطاء علامة شاملة تلخص بشكل رمزي الجودة الائتمانية للمقترض.

وقد كانت أنظمة الترميز سابقا تتضمن ما بين 5 و10 علامات ترميزية مختلفة، تسمح بتشكيل تقدير نوعي للخطر، لكنها أصبحت مؤخرا تقيس احتمال العجز بشكل كمي، وتقابل لكل فئة احتمال عجز محدد.

[1] عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 271.

3-1-قياس احتمال العجز السنوي:

تقوم الوكالات المتخصصة في الترميز[1] بإعادة نشريات" Publication "دوري تسمح للبنوك بمعرفة الجدارة الائتمانية للمؤسسات المقترضة، وكذلك جودة الأوراق المالية التي تصدرها هذه الأخيرة ، كما أصبحت قوم أيضا بالتقدير الكمي لمعدلات العجز "Taux de Défaut" للمؤسسات، وفقا لدلالة الرمزية المعطاة لكل واحدة، مثلما يوضح الجدول الآتي:

الجدول 2-6: معدل العجز السنوي بدلالة العلامة الترميزية

العلامة الترميزية	معدل العجز السنوي
AAA	0.02
AA	0.04
A	0.08
BAA	0.20
BA	1.80
B	8.30

Source : **Moody's**, Repris par Jaques, Darmon, op.cit, p :203

3-2-قياس احتمال العجز التراكمي

يمكن لاحتمالات العجز السنوية أن تتغير مع تغير في الزمن، لذلك يجب تعديلها حتى تعطي صورة أوضح عن الخطر الذي تقبل به البنوك، لذلك تقوم بعض الوكالات الترميزية بتجميع معدلات العجز السنوية"Sommation" ، من اجل احتساب معدل عجز لأفق زمني أطول مثلما يوضح الجدول:

[1] الترميز: هي كلمة من أصل أمريكي ترجمتها إلى اللغة الفرنسية تعني التقييم.

الجدول 2-7: معدل العجز السنوي التراكمي

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
AAA	0.00	0.00	0.08	0.18	0.28	0.53	0.83	1.37	1.59	1.86
AA	0.00	0.02	0.13	0.29	0.50	0.78	1.06	1.33	1.53	1.70
A	0.07	0.17	0.30	0.52	0.80	1.08	1.38	1.68	2.08	2.57
BBB	0.25	0.62	0.95	1.65	2.27	2.94	3.58	4.22	4.82	4.86
BB	1.17	3.73	6.35	9.26	11.63	14.09	15.50	16.85	18.16	19.36
B	5.39	11027	16.23	19.84	22.51	24.47	26.16	27.79	29.40	31.21
CCC	19.96	27.25	32.37	37.70	42.86	44.40	45.83	46.47	48.55	49.80

Source : Standard et pool, is credit weeks, Special report, May, 1995, repris par jaques Darmond, p :230.

وأخيرا وبعد معرفة احتمال عجز المؤسسة المقترضة، بإمكان البنك أن يحدد تكلفة مسبقة لخطر القرض الممنوح، فتكلفة خطر القرض هي أشبه بعملية تامين ذاتي يقوم بها البنك لتغطية تكاليف عدم الدفع، لذلك فتخفيض هذه التكلفة يتوقف على خبرة البنك ومقدرته على تسيير مثل هذا الخطر مع التنبؤ المسبق لعدم الدفع.

غير أن احتمال عجز المؤسسة ليس هو الوحيد المحيط بالقرض، فيمكن للقرض البنكي أن يحتوي على خيارات ممنوحة للزبائن، تتسبب في وقت لاحق بخسائر للبنك[1].

المطلب الثالث: الخيارات الخفية

تتمثل الخيارات الخفية في الخيارات التي تمنح للعميل عند شراء المنتج المصرفي كالدفع المسبق للقرض، تحويل سعر الفائدة من الثابت إلى المعوم، السحب المسبق للودائع لأجل...الخ، من الخيارات التي يمكن أن تحتويها المنتجات المصرفية، و تتولد هذه الخيارات عادة نتيجة للعوامل الآتية:

[1] Standard et pool, is credit weeks, Special report, May, 1995, repris par jaques Darmond, p :230.

– إهمال الدراسة المالية الدقيقة لبنود المنتجات المقدمة للعملاء، و التي تمنح لهم خيارات تشكل خطرا على البنك في المستقبل (عادة ما يكون بكتابة العقود المصرفية موظفون إداريون ليسوا على دراية بعواقب التمادي في منح الخيارات للعملاء).

– إجبارية التأقلم الضروري مع السوق، والثقافة المالية المعاصرة للعملاء، بعض القيود المفروضة من قبل الجهات الحكومية.

– المنافسة المحتدمة مع باقي المؤسسات المالية، والتي أصبحت تجبر البنوك على تقديم تنازلات حفاظا على عملائها.

وعموما فان الخيارات الخفية تزيد بزيادة تطور وتعقيد المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك ويزداد مع ذلك تأثيرها على نتائج البنك غير أننا في دراستنا هذه سنكتفي بدراسة حالة الدفع المسبق للقرض[1].

- **خطر الدفع المسبق للقرض: "RA"**

ويظهر هذا الخطر عادة في حالة انخفاض أسعار الفائدة في السوق في حين ثبات معدل القرض، الأمر الذي يجبر المؤسسة المقترضة على المرجحة بين الأرباح التي تحققها نتيجة التنازل عن القرض والتفاوض بشان قرض آخر، والغرامة المالية " Punition" التي تدفعها في حالة تنازلها عن القرض[2].

أما عن سبب تأثير الدفع المسبق للقرض على عائد البنك، فيرجع إلى أن غالب العمليات تسيير القروض (دفع الأقساط، تحصيل الفوائد، متابعة العميل) هي عمليات آلية يتم تسويتها باستخدام الحاسوب، لذلك فان تكلفتها منخفضة نسبيا، على عكس تكاليف إنتاج القرض، وهي مجموع التكاليف

[1] J. Bessis, Op.Cit, P : 518.
[2] Sylvie, Op.Cit, P : 180 .

التي تسبق منح القرض (مصاريف الاستعلام عن العميل، دراسة الجدارة الائتمانية للعميل...الخ)، والتي تعتبر مصاريف إعدادية مرتفعة الكلفة، يتم إطفائها على كامل مدة حياة القرض، غير انه في حالة الدفع المسبق للقرض (K) فان هذا الأخير لن يتمكن من استرداد التي أنفقها من اجل إنتاج القرض، لذلك فهو مجبر على إدماج تكلفة هذا الخيار في أسعار خدماته.

- **قياس تكلفة الدفع المسبق للقرض:**

توجد مجموعة من الطرق لقياس تكلفة الدفع المسبق للقرض أهمها نموذج" Black–scholles " الرياضي، وطريقة المحاكاة التي تعتمد على مجاراة مجموعة من الحالات لسعر الفائدة، من اجل الأرباح المستقبلية للعميل في حال استعماله للخيار.

نموذج" Black–scholles":

يعتبر من أشهر النماذج التي وضعت بغرض التقدير الكمي لتكلفة خيار الدفع المسبق المقدم للعملاء حيث تعطى تكلفة الخيار بالعلاقة:[1]

$$\text{Cout option} = v \times n \times (d_1) - \exp.(-rT) \times X \times n(d_2)$$

$$d_1 = \frac{\ln\left(\frac{Y}{X}\right) + \left(r + \frac{\sigma^2}{2}\right) T}{\sigma \times T^{0.5}}$$

$$d_2 = d_1 - \sigma \times T^{0.5}$$

V: قيمة القرض الأصلية.

X:سعر الممارسة.

:الانحراف السنوي لمعدل الفائدة.

[1] J. Bessis, Op.Cit, P : 520.

T:ثابت و يساوي إلى 8 سنوات.

R:معدل الفائدة الخالي من المخاطر.

N:مدة القرض بالسنوات.

- **طريقة المحاكاة Méthode de simulation** ": تهدف طريقة المحاكاة إلى توقع أسعار الفائدة التي يمكن لسعر الفائدة أن يكون عليها فالمستقبل، و بالمقابل دراسة سلوك المقترض أمام هذه التغيرات(بافتراض ثبات سعر الفائدة التعاقدي الخاص بالقرض الأصلي). وحساب تكلفة الخيارات المتاحة في هذا الأخير وعلى هذا الأساس يمكن استنتاج أن" قيمة الخيار تنتج عن مقدار الأرباح التي يحققها المقترض جراء ممارسة حقه في الدفع المسبق، وبالتالي فان طريقة المحاكاة تهدف إلى قياس القيمة الخالية لمجموع الأرباح التي يحص عليها العميل وذلك بمحاكاة عدد كبير من الحالات التي يكون عليها معدل الفائدة[1].

[1] J. Bessis, Op.Cit, P : 532.

خلاصة:

يعتبر تحديد تكلفة دقيقة للقروض التي تمنحها البنوك التجارية، خطوة أساسية تجاه وضع سياسة سعرية مميزة تسمح للبنك من تحديد وضعه التنافسي في السوق، وتضمن له تعويض مناسب لأصحاب الملكية ، وبشكل عام ينبغي على تكلفة القروض أن تعطي المصاريف المباشرة الآتية:

- **تكلفة الموارد:** باعتباره مؤسسة مالية يضطلع نشاطها على الرفع المالي، أي الاعتماد بشكل أساسي على الموارد الخارجية ، فان البنك التجاري يهتم كثيرا بموضوع الأموال المحصل عليها، اذ انها تمثل الحد الأدنى من العائد الواجب الحصول عليه من الاستخدامات.

- **تكلفة خطر القرض:** بالإضافة إلى تكلفة الموارد، ونصيب القروض من المصاريف العامة، فان البنك يقوم بإدماج مخصصات اقتصادية تعبر عن مستوى الخطر التجاري الذي تحتويه العملية الائتمانية.

ومن خلال معرفة تكلفة القروض، يكون البنك بذلك قد خطا خطوة أساسية نحو تخطيط سعر دقيق يسمح له بتحقيق التوازن المالي في ميزانيته من جهة، ويتخذ كمرجع لوضع أسعاره النهائية من جهة أخرى، حيث تشير الأدبيات الاقتصادية إلى نوعين أساسين من الأسعار: أسعار حقيقية تحدد بشكل رئيس على التكلفة، ويشكل السعر المعيار الأساسي للمنافسة ما بين المؤسسات وأسعار نفسية لا تهتم كثيرا بالتكلفة بقدر اهتمامها بقدرة الزبون على تقبل السعر، وفي هذا النوع تكون المنافسة على أساس الجودة بالدرجة الأولى.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BADR –قبسة–

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة–488–

بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر من أهم البنوك التجارية في الجزائر، وحتى يتمكن من توزيع نشاطه على كافة التراب الوطني وتقريب الخدمة من المواطنين والمساهمة في التنمية الريفية يعتمد البنك على أحداث وكالات تابعة له على مستوى الولايات يحدد لها المهام والصلاحيات، حيث أن نشاط الوكالة يكون مراقبا من قبل البنك الأم لذلك سيتم التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ثم الوكالة الرئيسية على مستوى ولاية تبسة موقع التربص و ذلك في النقاط الموالية:

- تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
- بطاقة فنية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488
- مخاطر عدم التسديد والضمانات التي تشترطها وكالة تبسة–488–

المطلب الأول :تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

قبل التطرق إلى الوكالة الرئيسية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية تبسة–488– موقع التربص لابد أن يتم التعرف على البنك بصفة عامة من خلال ما يلي:

1–نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

عرفت المنظومة البنكية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل التنمية الاقتصادية منها بنك الفلاحة والريفية الذي عرف النور بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82–106 الصادر في 1982/03/13 حيث اعتبر آنذاك إحدى البنوك الجزائرية التي تسهم في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف.

2–تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

هو مؤسسة مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضى المرسوم السابق الذكر أعلاه، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته. وشرع البنك منذ سنة2000، في مخطط إعادة التأهيل من اجل النمو والتطور، وذلك من خلال تقنيات الإعلام الآلي، وحاول دمج نفسه في تكنولوجيات الإعلام، لتسهيل الاتصالات وجلب الزبائن، وتطوير العلاقات الخارجية والدخول بقوة إلى نظام اقتصاد السوق.

3–المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من اجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1–مبدا الاستغلال

يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر باعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية، هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

2–مبدا القرض و المخاطرة

بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي، ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها الزبون.

3– مبدا السيولة

يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

4–مبدا الخزينة

ويتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن، أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

5–مبدا الأمن

وهنا يلجا المواطن إلى البنك من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض إليها كسرقة مثلا فالبنك كجهاز امن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة للإمضاءات وغيرها، وبهذا يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك التجارية الجزائرية ويرجع ذلك إلى نشاطه وانتشار وكالاته على المستوى الوطني والتي تعتبر الوكالة الرئيسية لولاية تبسة إحداهما وموقع التربص و لهذا سيتم التركيز عليها.

4–مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية موقعا متميزا ضمن الهيكل البنكي الجزائري، فهو يعتبر اكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

–يتمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته في 1982 بكافة الصلاحيات والوظائف المتعارف عليها عالميا.

–يمتاز بكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، حيث صنف في سنة 2001 في المركز الأول في الترتيب البنوك الجزائرية وهو بنك يحتل المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف، كما صنف في سنة 2002 في المراتب العشرة الأوائل للبنوك الإفريقية.

– يعمل في كافة القطاعات الاقتصادية، كما يمول كافة المؤسسات على اختلاف نشاطها و طبيعتها القانونية.

– استعمال السويفت منذ1991.

– استعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.

– تمثل التجارة الخارجية 30%من حجم معاملاته.

– القيام بالعمليات البنكية عن بعد (télétransmission)

–تعميم استعمال الإعلام الآلي في جميع الوكالات التابعة له.

وبهذا يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك الجزائرية ويرجع ذلك الى نشاطه وانتشار وكالاته على المستوى الوطني والتي يعتبر الوكالة الرئيسية لولاية تبسة أحداهما وموقع التربص ولهذا سيتم التركيز عليها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: بطاقة فنية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة –488–

نظرا لأهمية البنك تم فتح عدة فروع ومديريات حول التراب الوطني ولكي يسهل على العملاء التعامل معهم من موقع وجودهم، حيث انه يوجد فرع رئيسي في تبسة تحت رقم–488–لتقديم الخدمات البنكية للزبائن، والمساهمة في التنمية الريفية وتحقيق أهدافه المتمثلة أهمها في جعله مؤسسة مالية كبيرة، تحظى باحترام من قبل المتعاملين الاقتصاديين والأفراد على حد سواء.

1–تعريف وكالة تبسة–488–

هي وكالة كانت في الماضي تابعة للبنك الوطني الجزائري إلى غاية مارس1982،حيث تحولت إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا لتلبية حاجات السكان و خاصة أن الفلاحة هي النشاط الأكثر انتشارا في المنطقة، وهي حاليا تتعامل مع أكثر من20000 زبون يتكفل بهم الموظفون في الوكالة.

والجدير بالذكر أن هذه الوكالة هي الرئيسية و يتبعها ست وكالات آخري وهي:

- وكالة الشريعة رقم –485–
- وكالة الونزة رقم –489–
- وكالة بئر العاتر رقم –490–
- وكالة العوينات رقم –491–
- وكالة الماء الابيض رقم –492–

2–مهام وكالة تبسة –488–

يتولى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة على الخصوص استخدام وسائله الخاصة والوسائل التي تزوده بها الدولة، قصد تطبيق الخطط والبرامج المترقبة لضمان تمويل الإنتاج الفلاحي والأعمال المرتبطة بقطاع الفلاحة وتربية الحيوانات والصناعات الحرفية التقليدية وقطاع الصيد البحرية تتمثل أهم مهامه فيما يلي:

– تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحين تكاليفها وذلك من خلال:

- مسايرة التطورات الحديثة الحاصلة في مجال النشاط البنكي.
- عرض خدمات جديدة، وتحسين استقبال الزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية قصد تمتين العلاقات والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– القيام بجلب الودائع والقيام بالعمليات البنكية الخاصة بمنح القروض والتسبيقات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وتقديم المساعدات المالية للمهن الفلاحية والمهن الاخرى المرتبطة بالقطاعات الصناعية، التجارية والحرفية.

– تطوير قدرة البنك في معالجة المخاطر عن طريق:

- اخذ الضمانات الملائمة و متابعتها ميدانيا.
- مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- استخدام الوسائل و التقنيات الحديثة في التنبؤ بمخاطر القروض.
- تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفين و إعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.

- متابعة حسابات الزبائن و تسجيل المخالفات.
- المتابعة الإدارية و القانونية لمختلف القروض البنكية.

3-أهداف و كالة تبسة -488-

يهدف البنك إلى تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي عن طريق:

- محاولة زيادة موارده.

- تسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

- المحاولة بقدر الإمكان تلبية رغبات الزبائن المتزايدة و المتنوعة بمنحهم منتجات وخدمات من شانها مسايرة التغيير و التطوير.

- التنمية التجارية بإدماج تقنيات جديدة لإدارة الأعمال مثل التسويق وإدخال سلسلة منتجات جديدة ومتطورة.

- تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها الأنشطة الموالية.

- قطاع الفلاحة والنشاطات التابعة لها.
- قطاع الصيد البحري والتربية المائية.
- صناعة العتاد الفلاحي والصناعات الغذائية الفلاحية.

- تمويل برامج التنمية الريفية مثل:

- نشاطات الحرفيين الصغار.
- السكن الريفي ومشاريع الري.

- صناعة السروج والأدوات الجلدية.
- صناعة الخشب والمنتوجات الخشبية والفلين.

– وضع برنامج التسيير الديناميكي في مجال التحصيل.

– إشراك الزراعة و تنمية نصيبها في مجال الإنتاج الوطني.

– إعادة تنظيم الجهاز الإنتاجي الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي في جميع الفروع.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة–488–

الشكل 3–10 الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة –488–

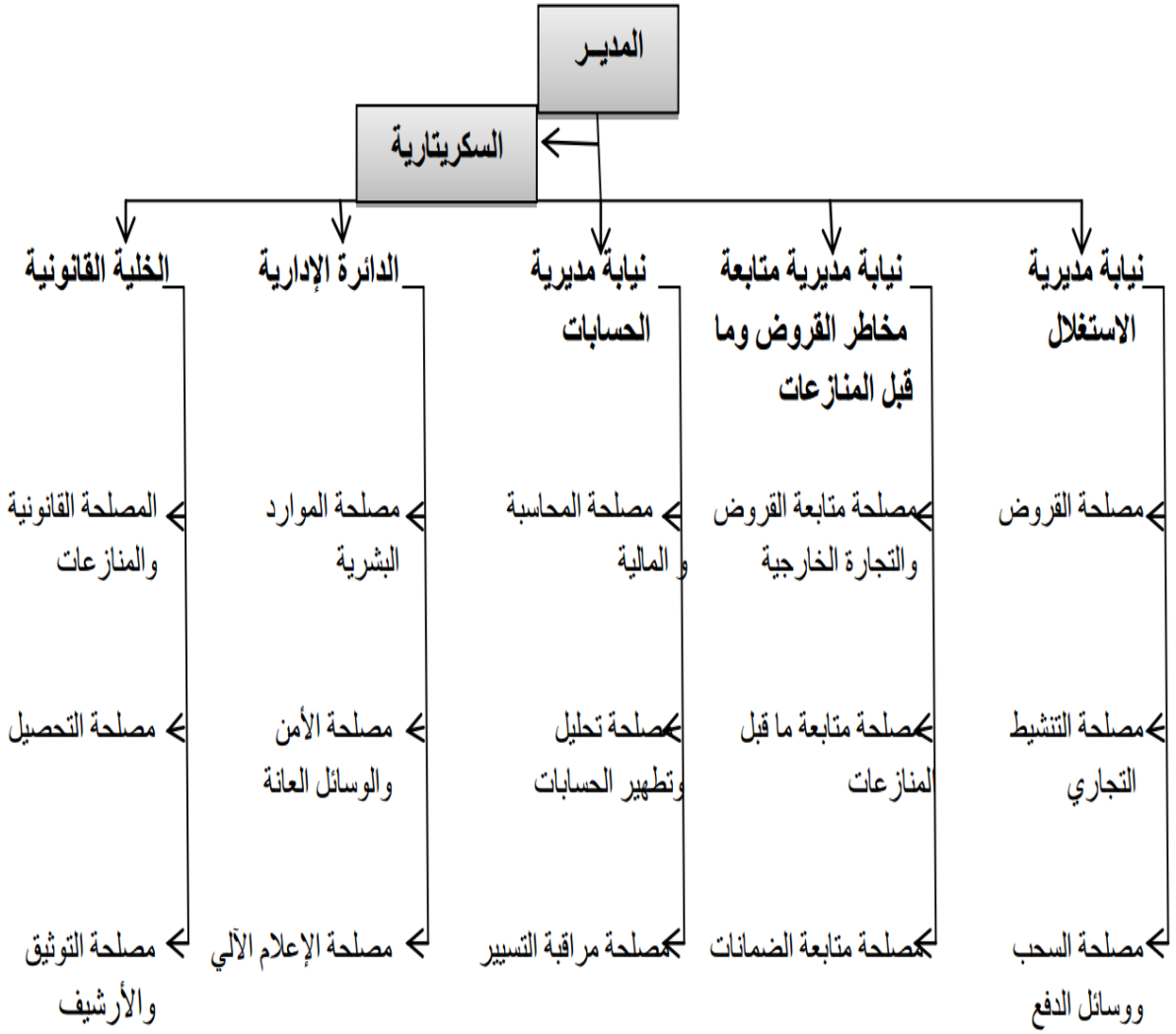

المصدر: الدائرة الإدارية.

يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة حسب الشكل الموالي انه مكون من:

1- المدير:

هو أعلى هيئة في الوكالة، يعبر بمثابة المسير الأول لهذا فهو المسؤول الرئيسي، حيث مهمته التنسيق بين مختلف المصالح، ومن بين مهامه ما يلي:

- يعمل على متابعة ومراقبة نشاط الوكالة من خلال السهر على تطبيق القوانين السارية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة.

- دراسة التقارير لأعمال اليومية إضافة الى مراجعة وتوقيع كل من الوثائق التي تتطلب توقيع المدير.

- السهر على تطبيق القواعد الداخلية للبنك وفق القانون الخاص.

- ترأس مختلف الاجتماعات واللقاءات الرسمية والعادية.

- السهر على جودة الخدمات التي يقدمها البنك مع الدقة في المواعيد واحترام أجال تطبيق العمليات البنكية.

- توجيه نشاط المصالح المختلفة وتحسين مكانة الوكالة البنكية في الولاية.

2- السكرتارية:

تسند إليها المهام الموالية:

- تنظيم وإدارة المواعيد الرسمية للمدير.

- استقبال البريد الصادر والوارد وتوجيهه إلى المصالح المختلفة.

– كتابة التقارير.

–استقبال الفاكس والمكالمات الهاتفية للمدير وكذلك مختلف الاتصالات بين الأقسام. من داخل البنك أو من خارجه.

3– نيابة مديرية الاستغلال:

تقوم بجمع وتنمية الموارد، وتوزيع القروض وترقية الخدمات المقدمة للزبائن، كما تهتم بوضعية الإقراض فتعمل على دراسة ملفات مختلف أنواع القروض، يسرها نائب مدير تتمثل مهامه فيما يلي:

– يقوم بوضع تحت تصرف الوكالات التابعة للمجمع مجموعة الإجراءات سارية المفعول.

– يقوم بتنسيق وتقييم النشاط الخاص بمجال الاستغلال.

– يقوم بوضع خطط تسويقية للوكالات و مناهج وأساليب تنفيذ هذه المخططات.

– يضمن التحكم في القيام بخدمات ذات نوعية عالية للزبائن.

– ترقية خدمات البنك.

– تقييم شامل لمختلف المخاطر المتعلقة بدائرة اختصاصه بالقيام بجميع الإجراءات اللازمة لعملية اتخاذ القرار الاقراضي (منح القروض للزبائن، دراسة ملفات القرض، الدراسة الاستراتيجية للمشروع (الإطار المكاني، الدراسة المالية (التحليل المالي، النسب الهيكلية، النتائج).

– معالجة وتقديم اقتراحات لمجلس القرض بغية تمويل مشاريع أو إعادة جدولة الديون في أجال محددة.

– الاهتمام بكل العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير وعمليات الصرف.

4– نيابة مديرية متابعة مخاطر القروض و ما قبل المنازعات

تقوم بمراقبة التنفيذ الفعلي للقروض الممنوحة ومتابعتها، ومراقبة عمليات التجارة الخارجية التي قامت بها الوكالات، كما تسهر على متابعة الضمانات المقدمة، يسيرها نائب مدير تتمثل مهامه فيما يلي:

– يقوم بوضع تحت تصرف الوكالات التابعة للمجمع مجموعة الإجراءات سارية المفعول.

– المتابعة الدائمة لملفات القروض المقدمة من طرف مصلحته.

– تسجيل المعلومات الخاصة بالمقترض، القرض، نوع القرض وتاريخ استحقاقه.

– يأخذ البنك الضمانات كتسديد للقروض في حالة عدم التسديد.

– متابعة الضمانات المقدمة.

– متابعة الحساب الخاص بالمقترض.

– تنفيذ التوجيهات المتضمنة في تقارير المفتشية العامة للمراجعة.

– متابعة العمليات المرتبطة بالقروض الممنوحة من طرف البنك.

–التسيير الصارم للملفات المتابعة بهدف تسوية الوضعيات.

– تقييم ومعالجة الوضعيات ما قبل المنازعات على ضوء عوامل تحليل المعطيات المتوفرة في ملفات القروض الممنوحة.

– في حالة عدم تسديد القروض تقوم هذه المصلحة بإعلام الزبون قبل المتابعة القانونية، حيث تقوم بإشعار الزبون ثلاث مرات وفي المرة الأخيرة يمكن أن يحول إلى المحضر القضائي.

5– نيابة مديرية الحسابات:

تعمل مديرية الحسابات بإشراف نائب مدير، وتتمثل مهامه في:

– جرد أموال البنك و ميزانياته.

– القيام بإحصاء ديون البنك ومجوداته وحساب الأرباح والخسائر والمراجعة الدقيقة لحسابات البنك ومتابعة عقود الصيانة و التامين و توزيع التكاليف.

– تنظيم الحسابات و العمليات التي قامت بها الوكالة خلال يوم، شهر، ثلاثي، سنة.

– تحديد نسب الأرباح و كيفية توزيعها.

–تسجيل جميع المصاريف العامة و جميع الأعباء المالية والاهتلاكات والاحتياطات.

6– الدائرة الإدارية:

تتمثل مهامه الدائرة الإدارية فيما يلي:

– السهر على الإدارة والمحافظة على الوثائق المختلفة للوكالة.

– تحضير وتقدير الاحتياطات الخاصة بتكوين الموظفين.

– تنظيم التسجيلات المتعلقة بتكوين الموظفين المتفق عليهم.

– متابعة تطبيق منهج التكوين.

- السهر على تطبيق الشروط الوقائية و الصحة والتامين داخل الوكالة.

- إدارة الوسائل البشرية و المادية للوكالة.

- إدارة التطبيقات الخاصة بالمعلوماتية.

- الإشراف على تسيير أجهزة الإعلام الآلي الموجودة بالوكالة.

- العمل على متابعة و تامين أجهزة الكمبيوتر.

7- الخلية القانونية

تتمثل مهام هذه الخلية فيما يلي:

- إدارة مختلف الأمور الفضائية للوكالة.

- مراقبة الجانب القانوني للعقود و الالتزامات و الضمانات المقدمة.

- المحافظة على الوثائق القضائية للزبائن.

- إدارة الأوامر القضائية وأوامر التجميد لحسابات الزبائن للمؤسسات الأخرى.

- تكوين وإدارة ومتابعة بطاقة المعلومات الخاصة بالمنازعات و شبه المنازعات.

- الاحتفاظ بنسخ لعقود الضمانات في ملفات الزبائن.

- القيام بإدارة الأرشيف و العمل على المحافظة عليه من التلف.

المبحث الثاني: قياس تكلفة القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بجمع مجموعة من القروض تحت محفظة قروض متنوعة يتميز بها، ولمواجهة المنافسة وخلق ميزة تنافسية لخدماته المصرفية يقوم بحساب تكاليف القروض ضمن عملية تسعير تحقق له ما يهدفه إليه.

المطلب الأول: تقدير تكلفة موارد البنك

ترجع أهمية تقدير تكلفة الأموال أنها بمثابة الحد الأدنى للعائد المطلوب على الاستخدامات، لذلك تسعى البنوك التجارية إلى الضبط الدقيق لتكلفة مواردها حتى تتمكن من تسعير استخداماتها على أسس موضوعية.

أولا: تقدير تكلفة الأموال

1- **الموارد بنك الفلاحة و التنمية الريفية :**

1-**1- الموارد الداخلية:** لقد حدد المشرع الجزائري الصفة القانونية التي ينبغي أن تكون عليها كافة البنوك التي تنشط داخل التراب الوطني، وذلك من خلال نص المادة 170 من قانون النقد والقرض 10/90 "يجب على البنوك أن تكتتب برأسمال شركة المساهمة ". وعليه فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن شركة مساهمة، برأسمال اجتماعي يقدر حاليا بـــ 33 مليار دج، مقسمة إلى 33000 سهم تعود ملكيتها بالكامل إلى الدولة، ويجدر بنا الذكر انه قد تمت زيادة رأسمال البنك عن طريق إصدار أسهم جديدة، و ذلك من 22 مليار دج سنة 1996 إلى 33 مليار دج سنة 1998، وقد كانت هذه الزيادة في رأسمال البنك، نتيجة الإعانات التي قدمتها الدولة خلال الفترة الممتدة ما بين

1994 إلى غاية 1996، أين منحت إعانات مالية لجميع البنوك العمومية بقيمة 217 مليار دج نقدا، موزعة بالشكل التالي.

–80% في صورة تعويضات عن خسائر النقد الأجنبي الناجمة عن عمليات الإقراض الخارجي في السابق.

–20% لإعادة رسملة البنوك العمومية، وفي هذا الصدد تحصل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على ما قيمته 11 مليار دج، استخدمت لإعادة رسملته، بالإضافة إلى التعويضات التي حصل عليها نتيجة الديون المتعثرة جراء عجز المؤسسات العمومية والقطاع الفلاحي عن الدفع.

1–2– مكونات رأس مال بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

يضم رأسمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموع الأسهم العادية، والتي يصطلح على تسميتها برأس المال الاجتماعي، إضافة إلى الاحتياطات والأرباح المحتجزة وبعض البنود الأخرى

- **مخصصات الأخطار والتكاليف:** يسجل في هذا الحساب كافة المؤونات المخصصة لمواجهة بعض الأخطار والتكاليف المفاجئة، التي يمكن أن يصادفها البنك ، كخسائر الاستثمارات، بعض التكاليف الإدارية ومصاريف الأحكام القضائية
- **مخصصات نظامية:** وهي مخصصات قانونية يسهر البنك على تكوينها احتراما لتشريعات البنك المركزي.
- **أموال لمواجهة الأخطار البنكية العامة:** وهي مخصصات أو أموال يقتطعها البنك اختياريا، لمواجهة المخاطر العامة التي يتعرض لها كمخصصات الحقوق الجارية، الالتزامات الممنوحة

- **ديون خاضعة:** ويشمل هذا البند كافة الديون المالية طويلة الأجل (قروض وسندات) والتي يسمح البنك المركزي بإضافتها إلى رأس المال قصد تقوية مركزها المالي، ومطابقة نسب الملاءة المفروضة.
- **الاحتياطات:** وهي مبالغ مالية يقتطعها البنك سنويا من نتيجته الصافية وهي إما جارية وإما إجبارية
- **فروق إعادة التقييم:** ويسجل في هذا الحساب كافة الفروقات الناجمة عن إعادة تقييم بعض عناصر الأصول في الميزانية
- **أرباح محتجزة:** يعبر هذا الحساب عن قيمة الأرباح المحتجزة، المتمثلة في شكل أرباح متراكمة في السنوات السابقة، والتي لم تنظر إدارة البنك بعد في مسالة توجيهها.

و فيما يلي جدول يلخص تطور مختلف مكونات رأسمال البنك:

الجدول رقم 3–8: تطور رأسمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية

السنوات	مخصصات الخسائر و التكاليف	مخصصات نظامية	أموال المخاطر البنكية	ديون خاضعة	رأسمال اجتماعي	احتياطات	فرق إعادة التقييم	أرباح محتجزة	إجمالي حقوق الملكية	نتيجه النشاط	العائد على الملكية %
2001	–	–	5.052	–	33.000	1.027	236	367	39.682	95	0.24
2002	1.377	–	5.939	–	33.000	1.123	228	367	40.657	106	0.26
2003	2.619	–	7.878	–	33.000	1.176	165	420	45.258	292	0.64

3–1 الموارد الخارجية:

بالرجوع إلى الميزانية المفصلة للبنك، يمكن تقسيم أهم الموارد الخارجية لديه إلى خمس مجموعات رئيسية:

- ودائع تحت الطلب.
- ودائع لأجل.
- ودائع التوفير.
- ودائع ممثلة بالسندات.
- ديون اتجاه المؤسسات المالية.

– **ودائع تحت الطلب:** وتسمى أيضا بالودائع الجارية، وهذا النوع من الودائع لا يمنح عليه البنك أي شكل من أشكال الفائدة، بل بالعكس يقتطع من رصيده مبلغا سنويا خاص بتسيير الحساب، وتتضمن الودائع تحت الطلب الحسابات التالية:

ا–**حسابات الصكوك:** تفتح مثل هذه الحسابات للموظفين والعمال وكافة الأشخاص الطبيعيين اللذين يتلقون أجرا ثابت وأهم ما يميز هذه الحسابات هو أن رصيدها دائن دوما، أي أن العميل لا يستطيع أن يسحب إلا مما هو موجود فعلا في حسابه ويتم تسيير مثل هذا الحساب بواسطة دفتر صكوك خاص بالبنك .

ب– حسابات جارية: تفتح مثل هذه الحسابات لأصحاب المهن الحرة من رجال أعمال، مقاولين، تجار، وصناعيين، وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين اللذين يمارسون نشاطات اقتصادية حرة ومن أهم مميزاتها هو سهولة الدفع وتجنب استعمال النقود، ويكمن الفرق الوحيد بينها وبين حسابات الصكوك هو أن الحساب الأول يكون دائنا باستمرار على عكس الحسابات الجارية التي يمكن أن تكون مدينة (السحب على المكشوف) لذا فهي لا تمنح إلا لأصحاب المهن الحرة بسبب ملائمتها لطبيعة نشاطهم وديناميكية تعاملاتهم.

ج– **حسابات خاصة:** وتتمثل هذه الحسابات في كل من حساب العملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين المقيمين بالجزائر، وحسابات العملة الصعبة للأشخاص المعنويين، ولقد تم إدراج مثل هذه الودائع في حسابات خاصة فقط لأنها بالعملة الصعبة.

*هذا بالإضافة إلى حسابات أخرى مختلفة، تفتح من اجل تسوية العمليات الاستثنائية للأفراد، كإيداع الأموال لصالح شخص لا يملك حساب لدى البنك ففي مثل هذه الحالة يقوم البنك بفتح حساب بشكل مؤقت توضع فيه الأموال لحين موعد طلبها، وبعد سحب هذه الأموال يتم غلق الحساب.

– **ودائع التوفير:** يمنح هذا النوع من الحسابات للأفراد الطبيعيين فقط ، حيث يعطى الحق لصاحبه للحصول على فائدة بتم حسابها دوريا (كل 15 يوم) ويمكن لصاحب هذا الحساب من تسييره (سحب وإيداع) بواسطة دفتر شخصي وتنقسم ودائع التوفير لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى:

ا– **دفتر توفير " BADR":** وهو دفتر خاص بجمهور المودعين، بدء العمل به منذ إنشاء البنك، ويوجد نوعيين من هذا الدفتر:

– **دفتر توفير بدر بفوائد**

– **دفتر توفير بدر بدون فوائد:** وهو دفتر خاص بالعملاء اللذين لا يرغبون في التعامل بالفائدة.

ب– دفتر توفير شباب: يتم فتح هذا الدفتر للمودعين صغار السن (دون 19 سنة)، عن طريق أولياءهم وممثليهم الشرعيين، ويمنح عليه البنك فوائد مرتفعة نسبيا مقارنة مع باقي دفاتر التوفير، لا لشيء إلا لتحفيز الأفراد على فتح مثل هذا النوع من الدفاتر لأبنائهم.

ج– دفتر خاص بالسكن: وهو دفتر يعطي الحق لصاحبه عند تحقق بعض الشروط (أقدمية الدفتر05 سنوات +10.000 دج كحد أدنى من الفوائد)، الحصول على قرض قصد بناء أو شراء مسكن، أو توسيع مسكنه الحالي، و كذلك شروط ميسرة نسبيا قياسا بغير الآخرين.

– **ودائع ممثلة بسندات:** نظرا لتعدد الحاجات والرغبات المالية للأفراد، فان تطوير واستحداث الودائع يعد احد العناصر الأساسية لجذب الودائع في البنك، لذا عمل بنك "BADR" منذ إنشاءه على تطوير منتجاته ،سواء بتحسين خصائص و منافع الودائع الحالية، أو تقديم أنواع جديدة من الودائع، ومن هذا المنطق قام بإصدار سندات الصندوق الاسمية، ثم تلاها بإصدار سندات الصندوق لحاملها، لما لها من ميزات، كإمكانية التصرف فيها بالإضافة إلى قابليتها للرهن، إما من حيث أسعار الفائدة فتوجد لدى البنك، سندات صندوق بأسعار فائدة ثابتة (قام بالاستغناء عنها كليا عام 2002)، وأخرى بمعدلات فائدة متغيرة وبشكل عام يصنف البنك هذه السندات إلى عدة مجموعات وفقا لمعايير مختلفة هي:

- حسب معدل الفائدة (ثابت أو متغير).
- حسب طريقة دفع الفوائد (نقدا عن طريق الصندوق أو تراكمية في طريق الحساب).
- حسب تاريخ دفع الفوائد (عند تاريخ الاستحقاق أو عند الاكتتاب).
- حسب الملكية (إلى اسمية أو لحاملها).

هذا بالإضافة إلى أنواع أخرى من سندات الصندوق :

***سندات قابلة للتحويل إلى عملة صعبة:** وهي سندات إيداع طويلة الأجل ،يصدرها البنك من اجل تحفيز الجمهور على الاكتتاب فيها عن طريق منحهم إمكانية تحويل جزء من قيمة هذه السندات إلى عملة صعبة.

* **سندات السنبلة الذهبية:** وهي سندات إيداع طويلة الأجل، ذات معدلات فائدة ثابتة، قام البنك بإصدارها في السابق لزيادة حجم موارده، ولقد استغنى عنها الآن نهائيا، إلا انه لا يزال هناك أرصدة تابعة لها لم يقم أصحابها بسحبها كاملة.

– **ودائع لأجل:** وهي ودائع منمذجة، ذات طابع تعاقدي بين المودع و البنك يلتزم من خلالها المودع بعدم السحب من الوديعة يسمى "حسابات لأجل"، وذلك بالإقطاع من حسابه الجاري، وبموجب ذلك يتم تحرير عقد للوديعة يسمى " حساب لأجل، وذلك بالاقتطاع من حسابه الجاري بموجب ذلك يتم تحرير عقد للوديعة من ثلاث نسخ (نسخة يتسلمها المودع ، نسخة للوكالة، وأخرى للرقابة المالية)، إما فيما يخص عملية السحب المسبق للوديعة فان المودع قد يتعرض لعقوبة تخفيض في معدل الفائدة، تتراوح بين نقطة ونقطة ونصف.

1-4 الاقتراض من السوق النقدية: على الرغم من الاعتماد الكبير لبنك الفلاحة و التنمية الريفية على ودائع الأفراد في تمويل استخداماته، إلا أن هذا لا يحد من تدخله على مستوى السوق النقدية، والاقتراض لزيادة حجم موارده والاستفادة من الفائض في السيولة الذي تشهده السوق الجزائر حيث تشير آخر الإحصائيات إلى أن حجم الودائع لدى البنوك الجزائرية العمومية، قد تجاوز قيمة 1405 مليار دج في نهاية جوان 2005، غير أن 50% من هذه الودائع لا تزال غير موظفة.

ويجدر بنا الذكر أن عمليات التمويل في السوق النقدي تتم بطريقتين:

الطريقة الأولى تتم عن طريق تقديم سندات على سبيل الضمان، بينما في الطريقة الثانية تتم عمليات إعادة التمويل دون تقديم سندات وتسمى هذه الطريقة بالعمليات على البياض.

الجدول 3–9: تطور ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2014–2016

السنة / الودائع	2014	2015	2016
ودائع الادخار بفوائد	865366071.17	928216639.60	1058434687.42
ودائع الادخار بدون فوائد	254857243.85	350854852.66	837251153.52
ودائع توفير الشباب	27655068.30	31702388.83	40226743.82

المصدر: إدارة البنك.

ثانيا: تقدير تكلفة الموارد: سنحاول من خلال هذا العنصر تقدير تكلفة الأموال التي يستخدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية في نشاطه، دون إدماج تكلفة حقوق الملكية ، لغياب أي معلومات حول العائد الذي تطالب به الدولة، مستخدمين في ذلك متوسط التكلفة الفعلية للأموال، اي التكلفة الكلية المشتركة لكافة موارد البنك دون تمييز.

2–1 تقدير تكلفة ودائع التوفير:

لقياس تكلفة ودائع التوفير، يجب أولا دراسة تطور أسعار الفائدة عليها

أ–تطور أسعار الفائدة لودائع التوفير:

الجدول 3–10: تطور أسعار الفائدة لودائع التوفير

السنوات / الودائع	2014	2015	2016
ودائع بفوائد	%05	%4.5	%03
ودائع بدون فوائد	–	–	–
ودائع توفير الشباب	%5.25	%4.75	%3.25

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على وثائق البنك.

نلاحظ من الجدول المدرج أعلاه، الانخفاض التدريجي لأسعار الفائدة على ودائع التوفير بأنواعها الثلاثة، حيث انخفض سعر الفائدة لدفتر توفير بدر من 5%عام 2014 إلى 4.5%عام 2015 ويواصل انخفاضه ليبلغ مع أواخر 2016 نسبة 3%، ولم يختلف الأمر كذلك بالنسبة لودائع التوفير الأخرى ويعزى سبب هذا الانخفاض في أسعار الفائدة بالدرجة الأولى الى الانخفاض المتواصل في المعدل المرجعي (الناتج بدوره إلى التحرير التدريجي لأسعار الفائدة) الذي يحدده البنك المركزي، ويجبر البنوك التجارية على إتباعه مع تخصيص هامش لا يتعدى النقطة والنصف 1.5%، فإذا كان المعدل المرجعي يساوي إلى 3% (فرضا)، فهذا يعني أن البنوك التجارية لا يمكنها تعويض الودائع بمعدل أكثر من 4.5%.

ب– حساب التكلفة المتوسطة لودائع التوفير

للحصول على تكلفة ودائع التوفير لدى البنك قمنا بحساب تكلفة متوسطة مرجحة بالمبالغ بكل من السنوات 2014، 2015، 2016 مثلما يوضح الجدول أدناه، وبعده قمنا باستخراج التكلفة المتوسطة المرجحة بالمبالغ للسنوات الثلاثة الأخيرة المساوية لـــ: 2.97%.

الجدول 3–11: التكلفة المتوسطة المرجحة

الودائع	المبلغ المتوسط	الفائدة المتوسطة	متوسط الفائدة المدفوعة
ودائع الادخار بفوائد	950672466.07	4.16%	39547974.589
ودائع الادخار بدون فوائد	514321083.33	–	–
توفير شباب	3319473365	%4.41	1463887.754
المجموع	1498188283	–	41011862.343

التكلفة المتوسطة المرجحة =

***تقدير تكلفة إعادة تمويل البنك**

$$\text{التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل} = \frac{41011862.343}{1498188283} = 0.0273 = \%2.73$$

تحليل تكلفة إعادة التمويل:

إذا فمتوسط تكلفة إعادة التمويل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة الممتدة بين 2014–2016 هي **2.73 %** ويتضح لنا من خلال هذه النسبة أن حرية البنك في تسعير موارده مقيدة نسبيا بشروط البنك المركزي بالنسبة للودائع، وإمكانية البنك الوحيدة في تخفيض تكلفة موارده، تتوقف بالأساس على قدرة هذا الأخير على استقطاب الودائع الأقل تكلفة والاستفادة من الظروف المواتية للسوق.

المطلب الثاني: تقدير تكلفة التشغيل

1-الهيكل التنظيمي للبنك للوكالة حسب الشكل الموالي انه مكون من :

الشكل رقم 3-11: الهيكل التنظيمي لوكالة BADR

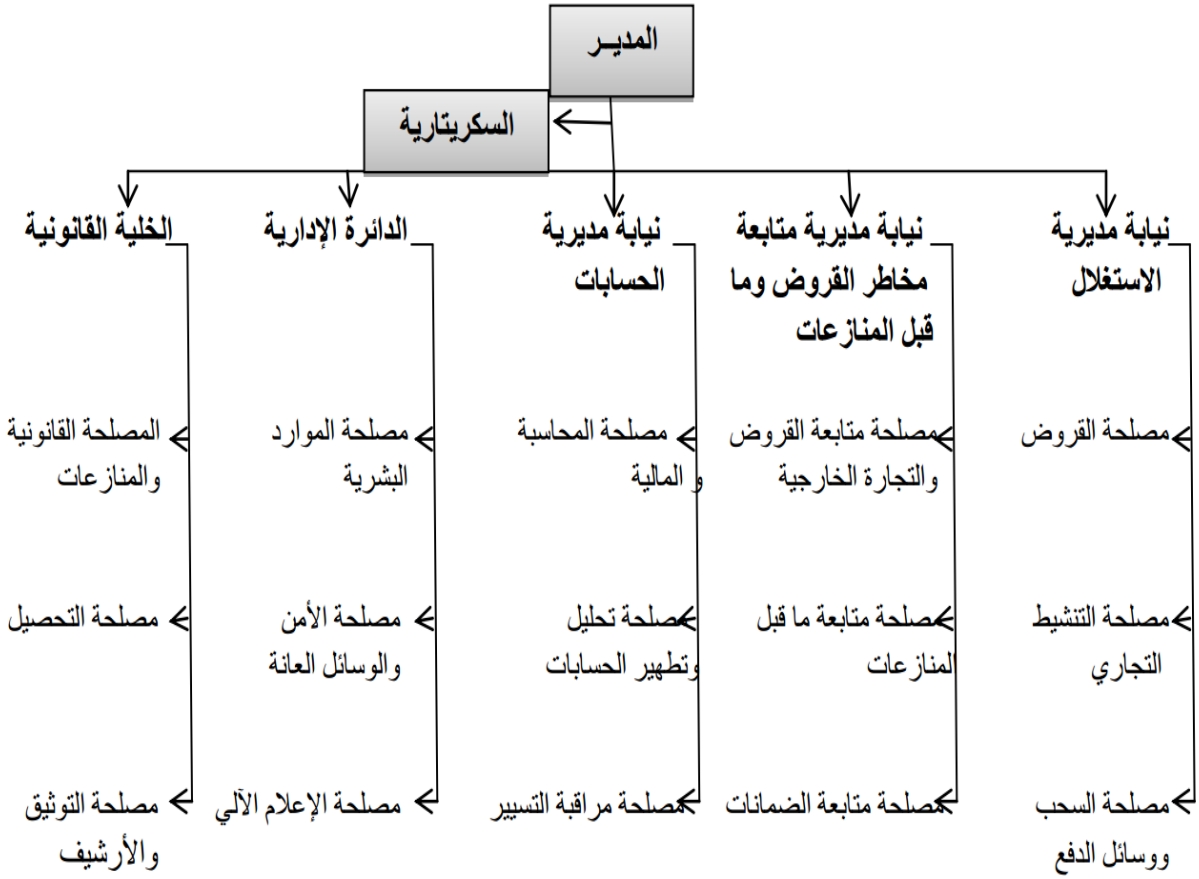

المصدر: الدائرة الإدارية.

2- مصاريف التشغيل الخاصة بالبنك: وهي مجموع المصاريف العامة اللازمة لنشاط البنك، ويتم تصنيفها داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى ستة مجموعات رئيسية:

- ✓ **تكاليف التشغيل العامة:** وتضم كل ما يلزم البنك لنشاطه اليومي كاللوازم المكتبية ، مصاريف الهاتف ، مصاريف الكهرباء والغاز، الطوابع، الإشهار ....الخ.
- ✓ **تكاليف التشغيل الخاصة بالنقل:** ضم كلا من قطع الغيار الخاصة بعتاد النقل لدى البنك، مصاريف الصيانة والإصلاح، البنزين المستهلك.

- ✓ **تكاليف المستخدمين: وتجمع العناصر التالية:** معالجة الأجور وكافة أنواع التعويضات، الحوافز والمكافآت، المساهمات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى مصاريف الرسكلة والتكوين.
- ✓ **تكاليف الإعلام الآلي:** وتشمل كافة المصاريف الخاصة بعتاد الإعلام الآلي (قطع غيار، الأدوات السريعة الاستهلاك، تجهيزات الإعلام الآلي).

الجدول 3–12: تكاليف التشغيل

تكاليف التشغيل	2014	2015	2016
تكاليف عامة	548623.00	258796.00	987563.00
تكاليف النقل	1254365.25	1526542.00	1924954.00
تكاليف الإعلام الآلي	1691730.00	562654.85	798542.23
تكاليف المستخدمين	11785220.00	10265832.00	11254896.00

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المصاريف العامة ومصاريف النقل في ارتفاع خلال هذه السنوات، وهذا عكس تكاليف الإعلام الآلي التي عرفت انخفاض ملحوظ جدا إلى 47% من سنة 2014 إلى 2016، وبالنسبة لتكاليف المستخدمين أنها تأخذ أكبر نسبة من مصاريف التشغيل خلال هاته السنوات الثلاث.

3– تكاليف التشغيل الخاصة بنشاط الإقراض:

وحتى نتوصل إلى تكلفة دقيقة للقروض الممنوحة، ينبغي توزيع التكاليف على مختلف أنشطة البنك من اجل ذلك وجب توزيعها على عدد العاملين في كل نشاط من الأنشطة السابقة الذكر إفادتنا الوكالة إن:

-47% من الموظفين يعملون في نشاط الودائع.

-22%من الموظفين يعملون في نشاط الإقراض.

-31%من الموظفين يعملون في الخدمات الأخرى.

تكاليف التشغيل الخاصة بنشاط الإقراض= تكاليف التشغيل / مجموع القروض الممنوحة = 15279938.25 / 999294237.45 =%0.0152 = %1.52

تكاليف التشغيل الخاصة بنشاط الإقراض= %0.0624 = %6.24
2015

تكاليف التشغيل الخاصة بنشاط الإقراض= %0.0935 = %9.35
2016

الجدول 3-13: تطور حجم القروض الممنوحة

السنوات	2014	2015	2016
قروض خاصة	838357000.00	00	00
قروض شباب	94036054.64	152007186.63	104124915.77
قطاع الفلاحي	66901182.81	49942868.19	55883979.05
مجموع القروض	999294237.45	201950054.82	159958594.82

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على وثائق البنك.

نلاحظ من خلال الجدول التزايد المستمر لحجم القروض التي يقدمها بنك "**BADR**"، حيث ارتفع حجم القروض الموجه للشباب خلال السنوات الثلاث بوتيرة تدريجية، أما عن قروض القطاع الفلاحي فقد عرفت انخفاضا بعد سنة 2014، إلا أنها ارتفعت مجددا في سنة 2016 إلى 55833679.05، تبقى القروض الخاصة والتي غرقت المؤسسات في منحها نتيجة لقلتها ودخول

قروض أصحابها تحت إطار قطاعات أخرى، ونظرا لقلتها والتي قدرت بـــ 07 ملفات فقط خلال سنة 2014 أدرجت في سنتي 2015 و2016 ضمن القروض الأخرى.

المطلب الثالث: تقدير تكلفة خطر القرض:

حسب التصنيف المعمول به داخل البنك، تمر الديون المعدومة بأربع مراحل:

– **ديون متعثرة للتسوية:** وهي مجموع الديون التي تأخر أصحابها عن تسديدها لمدة 3 أشهر.

– **ديون معلقة:** وتضم كافة الديون التي لم يتم تحصيلها لمدة 6 أشهر.

– **ديون مشكوك في تحصيلها:** وهي الديون المتعثرة التي تعدت مدة عدم سدادها تسعة أشهر.

– **ديون معدومة:** إذ لم يقم العميل بتسديد القروض المترتبة عليه خلال 12 شهرا يتم تصنيف هذه القروض نهائيا إلى ديون معدومة، ويتم وضع مخصصات لها في الميزانية ويباشر البنك بعدها في تغطية الخسارة اللاحقة به، إما عن طريق التسوية الودية، والتي من المفروض انه قد شرع بها لحظة تأخر العميل عن السداد لمدة 6 أشهر، وإما عن طريق التسوية القضائية، والسعي وراء تحقيق الضمانات.

جدول 3–14: الديون المعدومة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

وكالة تبسة	2014	2015	2016
301	176000.71	1000000.39	1000000.83
الديون المشكوك فيها	152000000.51	4000001.23	581000000.84
الديون المعدومة	137000000.52	142000000.12	177000000.62

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم الديون التي تأخر عن تحصيلها أصحابها لمدة 06 أشهر ترتفع من سنة 2014 إلى 2015 وبقيت في نفس العجز خلال 2016، إلا أن مجموع الديون

المشكوك فيها هذا انخفضت بشكل واضح جدا من 2014 إلى 2015، وذلك نتيجة تحصيل معظمها من الزبائن، إلا أن السنة الموالية لذلك قد عرفت ارتفاعا كبيرا سنة 2016، وذلك لتهرب الزبائن نتيجة ظروف السوق والاقتصاد الوطني، وهو الحال بالنسبة للديون المعدومة والتي توضع عدم التزام وانضباط الزبون في تحصيل ماله من المستحقات.

خلاصة

لقد قمنا في هذا الفصل بتقدير التكلفة المتوسطة لمجموع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك بشكل عام دون التركيز على نوع معين من القروض، وهذا من خلال إدماج التكاليف المباشرة الآتية:

- تكلفة إعادة التموين، والتي قمنا من خلالها بالاعتماد على طريقة مدخل مجمع الأموال، أي احتساب التكلفة الكلية.
- تكلفة التشغيل، حيث قمنا باستخراج نصيب القروض التي تمنحها وكالة تبسة –488– من تكاليف التشغيل العامة.
- تكلفة خطر القرض، بعد حساب تكلفة الأموال المحصل عليها، ونصيب القروض الممنوحة من تكاليف التشغيل قمنا باستخراج تكلفة الخسائر التي تتكبدها وكالة تبسة –488– نتيجة للديون المعدومة، وبذلك يمكن لنا الجزم أن خطر القرض هو المرض الرئيسي الذي ينبغي علاجه داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

خاتمة

يعتبر تسعير القروض المصرفية احد المواضيع الهامة التي توليها ادارة البنوك التجارية اهمية بالغة خاصة مع التغيرات المستمرة في البيئة المصرفية، وتزايد الخيرات المتاحة امام الجهات المقترضة، ونتيجة لذلك وجدت البنوك التجارية نفسها مجبرة على مسايرة هذه التغيرات، ومحاولة فرض نفسها عن طريق تطبيق اسعار تنافسية تحفظ للبنك حصته في السوق، وتسمح له بتغطية كافة التكاليف الخاصة به في آن واحد.

اذا فتكلفة القروض المصرفية تعد احد المتغيرات الرئيسية في تسعير هذه الأخيرة، وأن أي سعر متعجرف لا يأخذ بالتكلفة مرجعا، سيكون له عظيم الأثر على مردودية البنك.

في هذا الاطار بالذات يندرج هذا البحث الموسوم بـــ: تسعير القروض المصرفية، والذي حاولنا من خلاله تسليط الضوء على كيفية تسعير البنوك التجارية لتسهيلاتها الائتمانية، مركزين في ذلك على كيفية قياس تكلفة هذه الاخيرة. ولإعطاء البحث بعدا تجريبيا، قمنا بدراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تمكنا من الخروج بالنتائج والتوصيات الآتية:

النتائج:

1- نتائج نظرية:

- تعتبر وظيفة ادارة الاصول والخصوم احد الوظائف الهامة لتوجيه القرارات المستقبلية، تعظيم العائد على الملكية، والتوجه الامن نحو انشطة جديدة، وذلك من خلال تعظيم هامش البنك لتمكينه من امتصاص مخاطر التحويل على المدى القصير، وحماية القيمة الاقتصادية للبنك على المدى الطويل.

-تلعب الخزينة الداخلية دورا رئيسيا في نشاط البنك، حيث بحكم موقعها في البناء التنظيمي للبنك، يمكن لها توجيه الاسعار، وبذلك فان اي قرار لإدارة البنك، بتنمية نشاط معين او التخلي عنه، ستكون الوجهة مباشرة الى الخزينة الداخلية.

- تعتبر المخاطر المالية عنصرا ملازما لنشاط البنك، ولا يمكن التخلي عنها باي شكل من الأشكال، ويبقي فقط على البنك احتواءها ضمن هامشه المالي.

-يعتبر التخصص الامثل لموارد البنك، والتحديد الدقيق لتكلفتها عاملا اساسيا لتجنب البنك مخاطر التحويل، وخطوة هامة نحو وضع سياسة سعرية متميزة تضمن نجاح البنك.

2-نتائج تطبيقية:

-تعتبر ودائع الافراد من اهم موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وعلى الرغم من ارتفاع تكلفتها مقارنة مع ودائع المؤسسات المالية (ودائع السوق النقدية)، الا ان البنك يسعي جاهدا لتطويرها وانماءها، عن طريق تطوير وتحديث خدماته، والتقرب اكثر الى المواطن ادراكا منه لأهمية هذه الفئة وخصوصية ودائعها، حيث تتميز باستقرارها النسبي، وولع اصحابها للبنك، على عكس باقي الودائع الظرفية، الناتجة لمرحلة سيولة عابرة تشهدها السوق الجزائرية.

- نستنتج محدودية سياسة المنافسة السعرية في جذب الودائع في الجزائر وذلك للأسباب الاتية:

- يعتبر البنك المركزي هو المحدد الاول والاخير للمعدل المرجعي الذي تقوم البنوك على اساسه بتحديد سعر الفائدة على مختلف ودائعها.

– اسعار الفائدة ليست هي الحافز الاساسي للمدخر الجزائري، حيث لا يعبرها اهتمام كبيرا، لأنها تتنافي واحكام الشريعة الاسلامية. وبالتالي يمكن القول ان المنافسة الغير سعرية هي المجال الاوفر للمنافسة ما بين البنوك الجزائرية.

–على الرغم من تعميم شبكة الاعلام الالي في كافة وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الا ان تكلفة الاجور لا تزال مرتفعة، وذلك بنسبة60% من تكاليف التشغيل داخل البنك، وبالتالي نستنتج انه مهما بلغت عصرنة البنك و تطوره، يبقى العنصر البشري هو الأساس في تقديم الخدمة المصرفية.

– يعتبر خطر القرض داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية احد المخاطر الحقيقية التي تثير حفيظته، بالنظر الى ارتفاع معدلاتها، والناجمة بالأساس عن نقص التغطية، هشاشة الدراسات الائتمانية وتمويل بعض القطاعات المشبعة، بالإضافة إلى التوجيه الاداري لعمليات منح الائتمان.

–ان ارتفاع حجم الديون المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، لا يعني فقط محدودية نظام التغطية في البنك، بل يتعداه الى اهمال البنك المركزي لدوره في الرقابة ومتابعة نشاط البنوك، وقصور جهاز مركزية المخاطر.

– ان طبيعة راس المال داخل بنك الفلاحة و التنمية الريفية، والخاضع كله لملكية الدولة، اضافة الى ظروف بورصة الجزائر، لا تسمح لنا بتقدير علمي وموضوعي لتكلفة عنصر راس المال عن طريق الطرق المعروفة .هذا ان دل على شيء انا يدل على عجز السوق الجزائرية على تثمين عنصر راس المال، وتحديد تكلفة المخاطرة التي يطالب بها المستثمر.

– امتلاك الدولة لمعظم البنوك الناشطة في السوق، ادى الى غياب المنافسة، واهمال عنصر الربحية داخل البنك، بدليل انخفاض مردودية بنك الفلاحة والتنمية الريفية مقارنة بحجم ميزانية (حيث لا يتعدى

معدل العائد على الملكية لآخر 10 سنوات من النشاط نسبة1%). وبالتالي نستنتج تغلب الطابع الاجتماعي على نشاط البنك، حتى لا نقول هدر المال العام.

- على الرغم من انتهاء مرحلة التخصص البنكي، وذلك بصدور قانون النقد والقرض90-10، الا ان الملاحظ او المترقب للساحة المصرفية الجزائرية، بإمكانه ان يميز نوعا من التقسيم للأنشطة ما بين البنوك المومية، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتكر القطاع الفلاحي، صندوق التوفير والاحتياط يسيطر على اسوق العقارات ،بنك الجزائر الخارجي يختص في التجارة الخارجية ....الخ. وعلى الرغم من بعض التداخل المزيف في الانشطة، إلا انه يمكن لنا ان نخلص الى نتيجة استمرار عهد التخصص وتقسيم السوق، الامر الذي انعكس سلبا حسب راينا على المنافسة ما بين البنوك، وادى الى خمول اجهزة التسويق والاتصال بداخلها.

التوصيات:

- نتيجة لمحدودية المنافسة في تسعير البنوك، على بنك الفلاحة والتنمية الريفية التنويع في جذب الموارد الخارجية غير المكلفة، مثل الودائع الجارية.
- إعطاء فاعلية أكثر لوظيفة التغطية داخل البنك.
- الاهتمام أكثر بالتكنولوجيات الحديثة من برامج تسعير القروض وتصنيفها والإحصائيات اللازمة لذلك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، ط02، 1999.

2- أحمد عبد الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 2003.

3- أحمد غنيم، الديوان المتعثر ة والائتمان الهارب، قراءة في واقع وقائع الأزمة.

4- بنان سهام، منصوري سهام، تقنيات وإجراءات منح القروض من طرف البنوك، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، علوم اقتصادية فرع مالية وبنوك، 2009.

5- زياد رمضان، الإدارة المالية في شركات المساهمة، دار صفاء، عمان، 1998.

6-سامر جلدة، البنوك التجارية والتنبؤ المصرفي، ط01، دار أسامة، 2009.

7-شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

8-صلاح الدين حسين السي مي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التن مية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، ط01، بيروت، لبنان، 1989.

9-الطاهر لطر ش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

10-عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2008.

11-عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو ق حف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

12- فلاح حسين الجندي، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

13-محمد صالح الحناوي، وجلال إبراهيم العيد، الإدارة المالية، مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2002.

14-محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 200.

15-محمود محمود عبد ربه، محاسبة تكاليف قياس تكاليف مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

16-منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002.

17-موترفي أمال، تسيير القروض قصيرة الأجل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002.

18-ناظم محمد نوري الشمري، ال نقود والمصارف، مديرية دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، العراق، 19950

19- نجزاخ يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ط03، ديوان المطبوعات الجزائرية، بدون تاريخ.

المراجع باللغة الفرنسية:

20 - J. Bessis, Gestion des risques et gestion actife passif des banques, dalloz, Paris , 1995.

21- Pierre Vernimmen, **Gestion et politiques De La Banque**, Daloz, Paris, 1981 .

22- E. Lamarque, Gestion Bancaire, E-Node et Oearson Education, France, 2003.

23-Sylvie de cousserges, gestion da la banque du diggnostique a la stratégie 3eme edition, Dumod, Paris, 2002.

24- M. Rouach, **Le Contrôle de Gestion Bancaire et Financier**, Banque, 3eme édition, Paris, 1998.

25- Zollinger et E. Lamarque, Marketing et stratégie de la banque, 3emedition, Dunod, Paris, 1995.

26- H. Calvet, Technique Bancaires, "Méthodologie de L'Analyse Financiére des Etablissement de Crédit" 2eme édition, Economica, 2002.

27- Standard et pool, is credit weeks, Special report, May, 1995, repris par jaques Darmond.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالقروض المصرفية والعوامل التي تتحكم في تصنيفها، بالإضافة إلى دور البنك في توجيه الموارد التي يتحصل عليها لمنحه ميزة تنافسية أكبر، من خلال الاستفادة من القروض المتحقق لها الجانب الأكبر من الإيرادات، لذلك نجد أنها تهتم كثيرا بإشكالية التسعير.

من هنا برز هدف هذه الدراسة من خلال توضيح كيفية تسعير البنوك التجارية لمحفظة قروضها، مركزين على التكلفة كأهم عنصر يسمح للبنك بالتميز مع التعرض لدراسة تطبيقية على مستوى BADR وكالة 488–تبسة–.

الكلمات المفتاحية: القروض المصرفية – الموارد المالية – تسعير القروض – التكلفة.

Absteoct :

This study aims to idontify bouking Loanc and all factons control their classification, in adittion to the bank's role in directing the resources that can the bank get, To giveit a more competitive advantage ; by making use of the loans that make up the bulk of their revenues, because of that it gives a big impartant to the pricing problematic.

From here the ains of this study appears throught claify how the commercial anks pricing its loan portfolion foocusing on cost as the important factor wich allows the bank to exellece, with an applied study at the BADR level.

-Tebessa Ageny 488-

Key words : Bank loans Finance Resource. Pricing Loans The Cost.